

ورقة تحليلية استشرافية

هندسة السلام في اليمن

تحليل نقدي لتجارب المصالحة
التاريخية في اليمن، واستخلاص
الدروس المستفادة لبناء نموذج
وطني للمصالحة المستدامة



رابطة أمهات المختطفين
Abductees' Mothers
Association

ورقة تحليلية استشرافية

هندسة السلام في اليمن

هندسة السلام في اليمن: تحليل نقدي لتجارب
المصالحة التاريخية في اليمن، واستخلاص الدروس
المستفادة لبناء نموذج وطني للمصالحة المستدامة



رابطة أمهات المختطفين
Abductees' Mothers
Association

رابطة أمهات المختطفين

منظمة حقوقية تقودها نساء، تأسست في إبريل 2016 وتتشكل من مدافعات عن حقوق الإنسان وأمهات وزوجات المعتقلين. تعمل رابطة أمهات المختطفين على رصد وتوثيق حالات الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري ورفعها للجهات المعنية، وتهدف لبناء ذاكرة حقوقية تحفظ للضحايا حقهم في المساءلة والإنصاف في مرحلة ما بعد الحرب. كما تعمل على إيصال صوت الضحايا في المحافل الوطنية والدولية، والتواصل المستمر مع أصحاب القرار والوساطات المحلية. بهدف الإفراج عن المحتجزين / ات وتقديم الدعم النفسي الاجتماعي للناجين من الضحايا وذويهم.



SAM
Rights & Liberties

منظمة سام للحقوق والحريات

منظمة حقوقية يمنية مستقلة غير ربحية بدأت نشاطها في يناير / كانون الثاني 2016. وحصلت على ترخيص عمل في ديسمبر / كانون الأول 2017. تسعى المنظمة لرصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن، والعمل على وقف الانتهاكات من خلال العمل على المناصرة بالشراكة مع المنظمات المحلية والدولية، إحداث وعي حقوقي من خلال العمل على التنمية الحقوقية في أواسط المجتمع، والعمل على محاسبة منتهكي حقوق الإنسان في اليمن بالتعاون مع الآليات الدولية والمنظمات الحقوقية.



Justice4Yemen Pact
ميثاق العدالة لليمن

ميثاق العدالة لليمن

عبارة عن ائتلاف من منظمات حقوق الإنسان والفاعلين في المجتمع المدني الذين يتحدون من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في اليمن. تتمثل مهمة التحالف في مناصرة حقوق الشعب اليمني خصوصاً الفئات الضعيفة والمهمشة بدرجة أكبر، يلتزم التحالف بمعالجة الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي يعاني منها اليمن عبر سنوات من الصراع والعنف. يعمل هذا الميثاق على تمكين الشعب اليمني من المطالبة بحقوقه وزيادة وعيه بشأن الانتهاكات ومناصرة العدالة والمساءلة على المستويات المحلية والوطنية والدولية. يسترشد هذا الميثاق بمبادئ احترام كرامة الإنسان والمساواة والعدالة وعدم التمييز. يعتقد التحالف أنه يمكن لعضائه من خلال التعاون إنهاء الانغلات من العقوبة وتقديم الدعم المهم وتعويض الضحايا والمساهمة في مستقبل أكثر سلاماً وعدلاً وازدهاراً لليمن.



منتدى سفراء العدالة الانتقالية

هو منصة وطنية مستقلة تهدف إلى تعزيز العدالة والمساءلة في اليمن، وتمكين الضحايا في المناطق المتأثرة من النزاع للمشاركة الفاعلة في مسار العدالة الانتقالية. يضم المنتدى في عضويته الضحايا، الناشطين الحقوقيين، المنظمات المجتمعية، والخبراء وصناع القرار، ويعمل على دعم جهود المناصرة، بناء القدرات، والمصالحة المجتمعية. ويسعى من خلال برامجه إلى ترسيخ حقوق الإنسان، ضمان عدم الإفلات من العقاب، وتعزيز السلام الشامل والمستدام في اليمن.

معهد دي تي (DT Institute)

منظمة غير ربحية ملتزمة بمبدأ «التنمية بطريقة مختلفة». ينفذ المعهد برامج تنموية عالمية معقدة في البيئات المتأثرة بالصراع والهشّة والمغلقة. ويمول مبادرات فكرية رائدة تسهم في تحفيز الابتكار وتحسين حياة الناس من خلال برامج قائمة على الأدلة. ويعمل المعهد بالشراكة مع المجتمعات والقادة لبناء مجتمعات أكثر قدرة على الصمود وأكثر عدلاً وإنصافاً وشمولاً وديمقراطية، وضمان استدامتها.

برنامج دعم السلام في اليمن من خلال المساءلة والمصالحة وتبادل المعرفة (SPARK)

كتبت هذه الورقة ونشرت كجزء من برنامج دعم السلام في اليمن من خلال المساءلة والمصالحة وتبادل المعرفة (سبارك)، وهو إطار علمي وتطبيقي يهدف إلى نقل مفاهيم العدالة الانتقالية من المستوى النظري إلى الممارسة المجتمعية. يقوم المشروع على تعزيز الوعي والقدرات المحلية لتفعيل آليات العدالة التصالحية والمساءلة وحبر الضرر بهدف تحقيق سلام حقيقي يقوم على الحقيقة والإنصاف والمشاركة، ويركز على فكرة أن العدالة ليست مساراً قانونياً فحسب، بل عملية اجتماعية وثقافية تسهم في ترميم النسيج الوطني واستعادة الثقة وإعادة بناء الذاكرة الجماعية من خلال الاعتراف والاعتذار والمساءلة والمصالحة.

يضم برنامج دعم السلام في اليمن تحالف العدالة من أجل اليمن (Y4YP)، وهو تحالف يضم عشر منظمات محلية تعمل على تعزيز مفاهيم العدالة الانتقالية في اليمن من خلال نشر الوعي، وتنفيذ مختلف أنشطة التوعية والتدريب والمناصرة، وتفعيل دور المجتمعات المحلية والجهات السياسية في دعم مسارات المصالحة والعدالة التصالحية، بهدف تعزيز قدرتهم على المشاركة في عملية العدالة الانتقالية.

ملخص تنفيذي:

تقدم هذه الورقة التحليلية الاستشرافية رؤية استراتيجية عميقة تحت عنوان «هندسة السلام في اليمن»، حيث تشرع في تفكيك المشهد اليمني الراهن من منظور الصيرورة التاريخية المعقدة لتشكل الدولة والمجتمع. تنطلق الدراسة من فرضية مركزية مؤداها أن اليمن يمثل حالة دراسية فريدة لدولة عانت من عدم استقرار مزمن تداخلت فيه الصراعات القبلية والجهوية مع التجاذبات الإقليمية والدولية. وتؤكد الورقة أن جوهر المشكلة يكمن في «الهشاشة البنيوية» لمحاولات المصالحة السابقة التي تراوحت بين الصيغ الاندماجية والفيدرالية، لكنها انتهت دائماً بانهيارات متكررة نتيجة الاعتماد على المساومات النخبوية وتهميش الجذور السياسية والاقتصادية للصراع. ولردم الفجوة بين النص السياسي والواقع الهندسي للأرض، تتبنى الدراسة منهجية مركبة تمزج بين التحليل التاريخي والنظمي، مستندة إلى بيانات ميدانية من جلسات نقاشية شملت نخبة من الخبراء والفاعلين لتقديم «نموذج وطني للمصالحة المستدامة» يمنع تكرار الانهيار.

في قسم التشريح التاريخي، تستعرض الورقة «جينوم الانهيار» عبر محطات مفصلية بدأت بمصالحة عام 1970 في الشمال، والتي رغم إيقافها لدم الحرب الأهلية، إلا أنها ارتكبت خطيئة هندسية بتأسيس «الدولة الرخوة» عبر دمج مراكز القوى التقليدية داخل مؤسسات الدولة مع إبقائها فوق القانون. وبالتوازي، شهد الجنوب غياباً للمصالحة الوطنية لصالح منطق «الحسم الثوري»، مما فجر صراعات داخل أجنحة الحزب الاشتراكي بلغت ذروتها في كارثة 13 يناير 1986، حيث انقسم الحزب بين جناح «الطغمة» (الضالع ولحج) وجناح «الزمرة» (أبين وشبوة). هذا الانقسام لم يكن أيديولوجياً فحسب بين التيار الراديكالي والبراغماتي، بل كان مغذى بنزعات مناطقية فشل الحزب في صهرها، مما أدى لنزوح آلاف المقاتلين من «الزمرة» إلى الشمال، ليشكلوا قنبلة موقوتة استُخدمت لاحقاً في حرب 1994. وتوضح الورقة أن حقبة السبعينيات والثمانينيات اتسمت بـ «الهروب إلى الأمام»، حيث كانت الحروب بين الشطرين (1972 و1979) تنتهي باتفاقات وحدوية تكتيكية للتغطية على الأزمات الداخلية والهروب من استحقاقات التنمية، في ظل حروب بالوكالة خاضتها «الجبهة الوطنية» بتوظيف من المعسكرين السوفيتي والغربي ضمن سياق الحرب الباردة.

تنتقل الورقة لتحليل مرحلة ما بعد الوحدة، مشيرة إلى أن اتفاقية 1990 الاندماجية سرعان ما تحولت لساحة تصفية حسابات توجت بحرب 1994 التي كرست منطق (وحدة المنتصر - والتي تُعرّف بأنها الوحدة التي تُفرض بقوة السلاح وتعكس هيمنة الطرف الرابع عسكرياً وتفردته بالسلطة والثروة، حيث يتم من خلالها إقصاء وتهميش الطرف المهزوم سياسياً واقتصادياً، مما ينسف أسس الشراكة الطوعية ويدمر العقد الاجتماعي السلمي) وزرعت بذور المظلومية الجنوبية عبر الإقصاء الاقتصادي والسياسي. وفي العقد الأول من الألفية، دخلت البلاد مرحلة تآكل المركز وظهور الهوامش، حيث خاض النظام ست حروب وُصفت بالعبثية في صعدة (2004-2010) ضد جماعة الحوثيين. وتؤكد الورقة أن عبثية هذه الحروب تجلت في استخدامها كورقة تكتيكية لابتزاز الجوار وترتيب توازنات القوى الداخلية، بينما فشل النظام في إخماد التمرد في بدايته نتيجة «الفشل النظمي» للدولة الرخوة التي فقدت احتكار العنف. وقد كانت دوافع الحوثيين حينها تتمحور حول البحث عن اعتراف سياسي ومذهبي في مواجهة المركزية المفرطة، وهو ما لم تعالجه اتفاقية الدوحة 2008 جذرياً. وبالتزامن، ظهر الحراك الجنوبي السلمي في 2007، والذي واجهه النظام بالقمع بدلاً من استيعاب المتغيرات، مما أدى لتجذر النزعة الانفصالية.

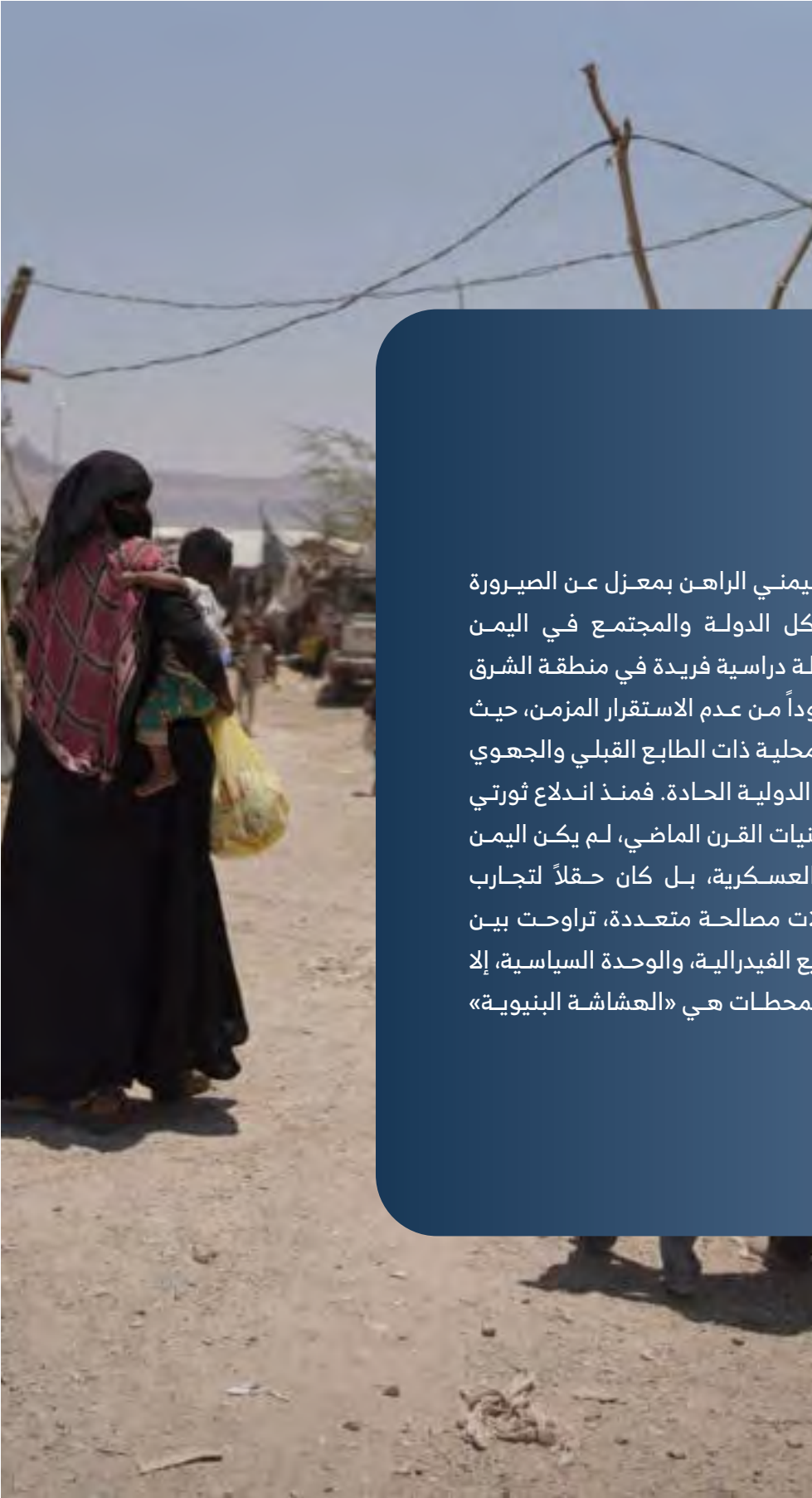
وعند تشريح أسباب انهيار المصالحات، تضع الورقة يدها على «مثلث الموت» المكون من العوامل البنيوية، والاقتصاد السياسي للحرب، والتدخلات الجيوسياسية. هيكلية، تسببت المركزية المفرطة وتهميش الأطراف وغياب آليات الإنفاذ المؤسسي في جعل أي اتفاق سياسي مجرد «نوايا حسنة» تتبخر عند التنفيذ. سياسياً، أدى الاعتماد على المساومات النخبوية ومنح الحصانات القضائية (كما في المبادرة الخليجية 2011) إلى ترسيخ ثقافة الإفلات من العقاب وجعل العنف وسيلة رابحة سياسياً. اقتصادياً، تحولت الحرب إلى «وظيفة مربحة» لشبكات مصالح طفيلية تستفيد من الجبايات وفوارق الصرف، مما جعل السلام تهديداً لمكاسبها المالية. كما برزت معضلة الانقسام النقدي

ووجود بنكين مركزيين كعائق فني ينسف إمكانية توحيد الموازنة أو الحكومة. عسكرياً، أدى دمج الجماعات المسلحة في هياكل هشة دون تغيير ولائها إلى «تفخيخ الدولة» من الداخل، وهو ما كشفته تجارب اتفاق السلم والشراكة 2014 واتفاق الرياض 2019.

أما على صعيد الأسباب الخارجية، فتشير الورقة إلى أن اليمن تحول لساحة صراعات بالوكالة وارتبط القرار الوطني «ارتباطاً عضوياً» بالخارج، مما جعل توقيت الحرب والسلام مرهوناً بملفات دولية كالملف النووي أو الأمن الإقليمي. هذا التدخل الخارجي له جذور تاريخية ممتدة منذ ستينيات القرن الماضي، حيث تحول اليمن لمختبر للتجاذبات الدولية التي أضعفت السيادة الوطنية وكرست استراتيجية «إدارة الصراع» لا حله. وقد نتج عن هذا الفشل التراكمي آثار كارثية شملت تشظي الجغرافيا إلى «كانتونات» تحكمها سلطات أمر واقع، وانهيأراً ماكرو-اقتصادياً أدى لوصول معدلات الفقر إلى 80%، وتمزقاً في النسيج الاجتماعي بفعل التعبئة الطائفية والمناطقية وتطيف التعليم، مما خلق «مجتمع يعاني من صدمات نفسية جماعية».

بناءً على هذا التشخيص، تطرح الورقة 18 درساً استراتيجياً تشكل «البوصلة» لهندسة الحل المستدام، مشددة على حتمية المعالجة الجذرية بدلاً من الترقيع، ومركزية العدالة الانتقالية الشاملة التي تهدف لجبر الضرر لا الانتقام. وتؤكد أن «الدولة الاتحادية» هي الخيار الوجودي الوحيد لإدارة التنوع اليمني، مع ضرورة «تحييد الاقتصاد» وتوحيد السياسة النقدية كشرط مسبق لبناء الثقة. وتدعو الدراسة لصناعة إرادة سياسية عبر ضغط مزدوج محلي ودولي، وضمان احتكار الدولة للسلاح عبر هندسة أمنية صارمة لنزعه من الجماعات وتوحيد العقيدة العسكرية. كما تشدد على «الأمن الثقافي» عبر تنقية المناهج التعليمية من خطاب الكراهية، ومأسسة الشراكة المدنية كطرف ضامن ومراقب لتنفيذ الاتفاقيات.

وفي الختام، تقدم الورقة توصيات إجرائية دقيقة موجهة لكافة الفاعلين، حيث تدعو القوى السياسية لتبني العدالة الانتقالية التصالحية كخيار وجودي وتفكيك ارتباطها باقتصاد الحرب. وتطالب مؤسسات الدولة برقمنة المعاملات لتعزيز الشفافية واعتماد معايير الفحص الوظيفي لمنع تدوير الفاسدين. كما تحث المجتمع المدني والقطاع الخاص على قيادة مسار التعافي المجتمعي والاستثمار في «عائد السلام» لتوفير بدائل اقتصادية للشباب. وبالنسبة للفاعلين الدوليين ودول التحالف، توصيهم الورقة بالانتقال من «إدارة الأزمة» إلى «التمكين المؤسسي» للدولة اليمنية، وإنشاء صندوق ائتماني ضخم لإعادة الإعمار، مع احترام الملكية الوطنية للحل. إن الرسالة النهائية للورقة هي أن السلام في اليمن يتطلب أدوات مختلفة عن تلك التي استخدمت في الستين عاماً الماضية؛ أدوات تُعلي العدالة على الحصانة، والمؤسسات على الغنائم، لبناء عقد اجتماعي يضمن استقراراً دائماً.



مقدمة:

لا يمكن قراءة المشهد اليمني الراهن بمعزل عن الصيرورة التاريخية المعقدة لتشكّل الدولة والمجتمع في اليمن الحديث؛ إذ يمثل اليمن حالة دراسية فريدة في منطقة الشرق الأوسط لدولة عاشت عقوداً من عدم الاستقرار المزمّن، حيث تداخلت فيها الصراعات المحلية ذات الطابع القبلي والجهوي مع التجاذبات الإقليمية والدولية الحادة. فمنذ اندلاع ثورتي سبتمبر وأكتوبر في ستينيات القرن الماضي، لم يكن اليمن مجرد ساحة للعمليات العسكرية، بل كان حقلًا لتجارب سياسية متباينة ومحاولات مصالحة متعددة، تراوحت بين الصيغ الاندماجية، ومشاريع الفيدرالية، والوحدة السياسية، إلا أن السمة الغالبة لهذه المحطات هي «العشاشة البنيوية» وسرعة الانهيار.

تاريخياً، شهد اليمن دورات عنف متكررة، بدءاً من الحرب الأهلية في الشمال (1962 - 1970) التي انتهت بمصالحة وطنية دمجت الفرقاء دون معالجة جذور الخلاف، مروراً بصراعات الجنوب الدامية (أحداث 1986)، وصولاً إلى تحقيق الوحدة اليمنية عام 1990 التي سرعان ما تحولت إلى أزمة سياسية توجت بحرب صيف 1994. ولم تتوقف دورات العنف عند هذا الحد، بل استمرت عبر حروب صعدة الست (2004-2010)، لتنتهي بموجة الربيع العربي عام 2011، ثم الانزلاق إلى النزاع المسلح الواسع منذ سبتمبر 2014 والتدخل العسكري للتحالف العربي في مارس 2015. اليوم، وبعد مرور عقد من الحرب الأخيرة، يريزح اليمن تحت وطأة حالة مركبة يمكن وصفها بـ «اللاحرب واللاسلم» المستدامة. ورغم توقف العمليات العسكرية الكبرى نسبياً بموجب هدن هشة، إلا أن الصراع اتخذ أشكالاً «بنوية» أكثر خطورة، تمثلت في الانقسام المؤسسي، والتشطي الاقتصادي، وتمزق النسيج الاجتماعي. إن هذا الواقع لم يعد مجرد نزاع على السلطة السياسية، بل تحول إلى صراع وجودي يهدد كينونة الدولة، حيث تحولت البلاد فعلياً إلى «كانتونات» تديرها سلطات أمر واقع متعددة، تغذيها اقتصاديات حرب متجذرة، مما يجعل من الأدوات التقليدية للحل السياسي قاصرة عن فهم أو تفكيك هذا التعقيد.

يتمحور السؤال المركزي لهذه الورقة البحثية حول إشكالية «استدامة/تكرار الانهيار» في تجارب بناء السلام اليمنية. لماذا تنهار اتفاقيات المصالحة في اليمن دائماً، وتفشل في التحول إلى استقرار دائم، رغم الرعاية الإقليمية والدولية المكثفة، ورغم توفر نصوص بدت في حينها مثالية وشاملة (مثل وثيقة العهد والاتفاق 1994 أو مخرجات الحوار الوطني 2013)؟

تكمن المشكلة البحثية في الفجوة الهائلة بين «النص السياسي» للاتفاقيات و«الواقع الهندسي» للأرض. تفترض الدراسة أن المقاربات السابقة عانت من خلل جوهري يتمثل في اعتمادها على «المساومات النخبوية» التي تركز على تقاسم السلطة والموارد (المحاصصة) بين أطراف الصراع والزعامات القبلية والسياسية، مع تهميش منهجي للجذور السياسية والاقتصادية والاجتماعية للصراع. هذا النهج أدى إلى إنتاج «سلام هش» يخدم مصالح النخب مؤقتاً، بينما يترك مسببات الحرب كامنة تحت السطح. علاوة على ذلك، تبرز مشكلة «الاقتصاد السياسي للصراع» كمتغير حاسم تم إغفاله في معظم مبادرات الحل. فمع تطور الحرب، نشأت شبكات مصالح اقتصاد تستفيد من استمرار الفوضى (الجبايات، فوارق الصرف، السوق السوداء)، مما جعل «الحرب» وظيفة وقطاعاً مدرراً للربح، وأصبح «السلام» تهديداً لمصالح هذه الشبكات. كما يمثل الانقسام النقدي والمصرفي (وجود عمليتين وسياستين نقديتين) تحدياً تقنياً ينسف أي إمكانية لتوحيد الحكومة أو الموازنة، وهو ما لم تعالجه الاتفاقيات السياسية (مثل اتفاق ستوكهولم أو اتفاق الرياض) بجدية، مما حولها إلى مجرد حبر على ورق.

وفيما يتعلق بنطاق الدراسة وحدودها، فإن هذه الورقة تغطي حيزاً زمنياً ممتداً من عام 1970، تاريخ أول مصالحة وطنية كبرى في الشمال، وصولاً إلى المشهد الراهن في عام 2025، مع استشراف للمستقبل القريب. جغرافياً، تشمل الدراسة كامل التراب اليمني بحدوده السياسية المعروفة، مع تركيز تحليلي خاص على بؤر التوتر التاريخية ومراكز الثقل السياسي والاقتصادي (صنعاء، عدن، صعدة، تعز، ومناطق الثروة). موضوعياً، يتركز نطاق الورقة في التقاطع بين العلوم السياسية، والاقتصاد السياسي، وعلم الاجتماع، والقانون الدولي، محددةً تحليلها في دراسة «ديناميات الفشل» في اتفاقيات السلام وبناء نماذج الاستدامة. وتحدد حدود الدراسة في كونها تقدم «إطاراً استراتيجياً هندسياً» لصناع القرار والوسطاء، ولا تغرق في التفاصيل التكتيكية اليومية للمفاوضات.

تستمد هذه الورقة أهميتها الاستثنائية والراهنة من كونها تؤسس لقطيعة عملية مع المقاربات التقليدية التي هيمنت على معالجة الملف اليمني لعقود، والمتمثلة في «إدارة الأزمة» عبر المساومات النخبوية. وتكمن القيمة المضافة للدراسة في أنها لا تكتفي بقراءة التاريخ كسرديّة صماء، بل تعيد استنطاقه لتفكيك «جينوم الانهيار» الخاص بالمصالحات اليمنية، مقدّمةً تشخيصاً دقيقاً للعلل البنيوية التي تحول دون الاستقرار. كما تتجاوز الدراسة الطرح النظري المجرد لتقديم إطاراً مفاهيمياً جديداً هو «هندسة السلام» كبديل لسياسات الترقيع، ناقلةً مسار الحل من الغرف الدبلوماسية المغلقة إلى الفضاء المؤسسي والاقتصادي والمجتمعي الأوسع. وتبرز أهمية الورقة أيضاً في جرأتها على اختراق جدار «الاقتصاد السياسي للحرب»، مسلطةً الضوء على تحول الحرب إلى قطاع ربحي، ومقدمةً معالجات لتفكيك هذا الاقتصاد الطفيلي. إنها محاولة جادة لتقديم نموذج وطني يوازن بذكاء بين اللامركزية الإدارية الضرورية لاستيعاب التنوع، وبين الهوية الوطنية الجامعة اللازمة للحفاظ على الدولة من خلال نموذج مصالحة وطنية تركز على العدالة الانتقالية، مستفيدة من دروس الماضي لتجنب فخ المركزية المفرطة أو الانفصال الكامل.

تسعى هذه الورقة الاستشرافية إلى تحقيق جملة من الأهداف المحورية التي تتجاوز مجرد التوصيف إلى صناعة الحل. يكمن الهدف الرئيس في تطوير «نموذج وطني للمصالحة المستدامة» قائم على أسس هندسية صلبة تمنع تكرار الانهيار. وللوصول لهذه الغاية، تهدف الورقة أولاً إلى إجراء تشريح نقدي للتجارب التاريخية للمصالحة في اليمن، لاستنباط أنماط الأخطاء القاتلة وفهم الميكانيزمات التي حولت الهدن السابقة إلى استراحت محارب. ثانياً، تهدف إلى تشخيص «النظام المناعي ضد السلام» عبر تحليل العوامل البنيوية، العميقة التي تعيق الاستقرار، وتفسير ظاهرة تحول الحرب إلى وظيفة اقتصادية. ثالثاً، تسعى الورقة لبلورة الدروس المستفادة وتحويل إخفاقات الماضي إلى «كتالوج هندسي» يوجه أي مفاوضات قادمة. وأخيراً، تهدف الورقة إلى تصميم خارطة طريق تنفيذية تدمج العدالة الانتقالية المنصفة، والشراكة المجتمعية الواسعة، والمعالجات الهيكلية في حزمة واحدة، لتقديم بديل عملي يخرج اليمن من دوامة الصراع الصفري إلى فضاء التكامل الديمقراطي والمؤسسي.

لضمان الإحاطة الشاملة بأبعاد الموضوع، تنتظم هذه الورقة في هيكلية سردية منطقية متدرجة تبدأ من الجذور لتصل إلى الثمار. تستهل الورقة متنها بتأسيس الإطار المنهجي والمفاهيمي، موضحةً أدوات التحليل ومفهوم «هندسة السلام» و«الدولة الرخوة». تنتقل بعد ذلك إلى قسم التشريح التاريخي، حيث تستعرض كرونولوجيا الانهيار في محطات المصالحة اليمنية الكبرى من السبعينيات وحتى اتفاق ستوكهولم والرياض، مقدمةً قراءة نقدية لما وراء النصوص. يلي ذلك قسم تشخيصي يغوص في العمق لتحليل «مثلث الموت» الذي يفتك بكل اتفاق سلام: الأسباب البنيوية الهيكلية، والاقتصاد السياسي للحرب، والعوامل الجيوسياسية والأيدولوجية. ومن ثم، ترصد الورقة في قسم خاص الآثار والتداعيات الكارثية لغياب الحل الهندسي على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، لتنتقل بعدها إلى استخلاص الدروس المستفادة كقواعد اشتباك جديدة للمستقبل. وتتوج الورقة هيكليتها في القسمين الأخيرين، حيث تطرح «النموذج الوطني للمصالحة المستدامة» كخطة عمل تنفيذية مفصلة تشمل المبادئ والآليات، وتختتم بتقديم حزمة توصيات استراتيجية وإجرائية موجهة بدقة للفاعلين المحليين والدوليين، لتمثل بذلك خارطة طريق متكاملة للخروج من النفق المظلم.

المنهجية:

لضمان رصانة الاستنتاجات وقابليّة النموذج الوطني للتطبيق، اعتمدت الدراسة مقارنة منهجية مركبة تمزج بين تحليل نظري معمق وبحث ميداني تشاركي؛ فالمقروء هنا لم يقتصر على تشخيص ماضٍ مؤلم، بل تحول إلى هندسة عملية تُصوغ خارطة طريق تنفيذية. في الإطار العام نسقت الدراسة بين أربعة مناهج متكاملة: أولاً المنهج التاريخي التحليلي لتتبع «جينوم» الصراع ومسار المصالحات عبر العقود بهدف تفكيك أنماط التكرار في سلوك النخب، وثانياً المنهج الوصفي التحليلي الذي صور الواقع الراهن سياسياً واقتصادياً واجتماعياً بكثافة لتميز ديناميات التفكك، وثالثاً منهج التحليل المقارن لاستلهم دروس من تجارب دولية قابلة للتكييف، ورابعاً مقارنة النظم («هندسة السلام») التي تعامل الأزمة كنظام معقد يسمح بتصميم حلول متزامنة ومترابطة.

ارتكزت العملية على ثلاثة مبادئ منهجية أساسية: التفكيك البنيوي للكشف عن الجذور العميقة بدلاً من الاقتصار على العوارض، والتشاركية البحثية عبر إشراك الفاعلين المحليين والضحايا والخبراء لضمان أن الحلول منبثقة من الواقع لا مفروضة عليه، والاستشراف الهندسي الذي يربط بين تحليل المشكلة وتصميم خارطة طريق إجرائية لمعالجة الاختلالات البنيوية. هذه المرتكزات جعلت من المنهجية أداة معرفية وعملية في آن واحد.

شكلت البيانات (الأولية) الميدانية العمود الفقري لهذه الدراسة، حيث تم تصميم وتنفيذ 4 جلسات نقاشية وبؤرية معمقة في مناطق جغرافية متنوعة ومؤثرة (تعز، مأرب، والفضاء الافتراضي للخبراء في الخارج) شملت أكثر من 60 مشارك/ة 40% نساء. وقد تم اختيار المشاركين بعناية لضمان التنوع الجندري (مشاركة فاعلة للنساء)، والتنوع السياسي (ممثلين عن مختلف الأحزاب)، والتنوع المهني (أكاديميين، قانونيين، نشطاء، ضحايا). هدفت هذه الجلسات إلى رصد وجهات النظر المتباينة للفاعلين المحليين، والخبراء والأكاديميين والضحايا، في التشريح التاريخي للصراع، واستنطاق الذاكرة الجمعية فيما يتصل بالتجارب التاريخية للمصالحة، والتركيز على الجانب الفني والحقوقى للعدالة الانتقالية، والاستفادة من الخبرات الدولية والمقارنة، لمواءمة التجارب الدولية (مثل تشيلي ورواندا) مع الخصوصية اليمنية، لضمان تمثيل واسع وشامل في صياغة النموذج الوطني للمصالحة المستدامة.

انطلقت الورقة من مراجعة نقدية (البيانات الثانوية) شاملة وتفكيكية للأدبيات السياسية والتاريخية والحقوقية المتعلقة بالملف اليمني وتجارب بناء السلام، لردم الفجوة البحثية المتمثلة في ندرة الدراسات التي تقدم «حلولاً تطبيقية» بدلاً من الاكتفاء بالدراسات «التوصيفية». غطت المراجعة ثلاثة مستويات رئيسية من المصادر؛ أولها الوثائق الوطنية المرجعية، حيث قامت بتشريح نصوص الاتفاقيات التاريخية (من اتفاقية 1970، ووثيقة العهد والاتفاق 1994، وصولاً إلى اتفاقي ستوكهولم والرياض)، ليس لسرد بنودها، بل لكشف «الثغرات الهندسية» الكامنة فيها وغياب آليات التنفيذ والضمانات، مما وفر فهماً عميقاً لأسباب تكرار الانهيار.

وثانياً، استندت الدراسة إلى التقارير الدولية والأممية الرصينة، بما في ذلك تقارير فريق الخبراء التابع لمجلس الأمن، وتقارير البنك الدولي حول الاقتصاد اليمني، لتوثيق التحولات في «الاقتصاد السياسي للصراع» ورصد الانتهاكات التي تتطلب عدالة انتقالية، مما منح التحليل موثوقية وبيانات كمية ونوعية دقيقة. وثالثاً، انفتحت المراجعة على الأدبيات المقارنة في حقل العدالة الانتقالية وبناء السلام، مستحضرة دروساً من تجارب دولية (مثل رواندا، جنوب أفريقيا، وتشيلي) لمقاربتها مع الحالة اليمنية، بهدف استخلاص نماذج ناجحة في جبر الضرر والدمج المجتمعي. وتتميز هذه الدراسة عن سابقتها بأنها لم تتعامل مع هذه الأدبيات كأرشيف جامد، بل أعادت استنطاقها لربط المتغيرات ببعضها (السياسي بالاقتصادي والاجتماعي)، متجاوزة القراءات التجزئية التي تركز على بُعد واحد، لتقدم نموذجاً كلياً يدمج هذه الروافد المعرفية في خارطة طريق وطنية موحدة.

الإطار النظري والمفاهيمي:

الإطار النظري:

تستند هذه الورقة في بنيتها التحليلية إلى مقارنة نظرية مركبة تسعى لتجاوز قصور نظريات «السلام الليبرالي» التقليدية التي هيمنت على التدخلات الدولية في اليمن، والتي ركزت تاريخياً على «المساومات النخبوية» وإدارة الصراع عبر تقاسم السلطة. بدلاً من ذلك، تتبنى الدراسة إطاراً نظرياً نقدياً يستعير أدواته من «نظرية النظم» لتأسيس ما تطلق عليه «هندسة السلام». ينظر هذا الإطار إلى النزاع اليمني ليس كحدث سياسي عارض، بل كنظام معقد ومترابط تتفاعل فيه مدخلات تاريخية وسياسية واقتصادية واجتماعية لإنتاج مخرجات عنيفة بشكل دوري. ووفقاً لهذا المنظور، فإن الانهيار المتكرر للمصالحات ليس نتيجة لأخطاء فردية، بل هو «فشل نُظمي» ناتج عن اختلالات في التصميم الهندسي لبنية الدولة وعلاقات القوة.

علاوة على ذلك، توظف الورقة نظرية «الاقتصاد السياسي للحرب» كعدسة أساسية لفهم ديناميات استدامة الصراع. تفترض هذه النظرية أن الحرب في اليمن تحولت من صراع حول «المظالم» إلى صراع حول «المغانم»، حيث نشأت شبكات مصالح طفيلية تستفيد من استمرار الفوضى، مما يجعل أدوات الحل السياسي التقليدية غير فعالة لأنها لا تخاطب الحوافز الاقتصادية للفاعلين. كما تستلهم الدراسة مبادئ «المؤسسية التاريخية» لتتبع مسار «الاعتماد على المسار»، مفسرة كيف أن القرارات التي اتخذت في محطات سابقة (مثل مصالحة 1970) خلقت مسارات إجبارية قادت إلى العشاشة الحالية، مما يستوجب تدخلاً «هندسياً» لكسر هذا المسار وبناء مسار جديد. هذا المزيج النظري يتيح للدراسة تقديم تفسير شمولي لظاهرة «تكرار انهيار المصالحات» واقتراح حلول بنيوية وليست تجميلية.

الإطار المفاهيمي:

يشكل مفهوم «هندسة السلام» حجر الزاوية في الهيكل المفاهيمي لهذه الدراسة، وهو مصطلح إجرائي يتجاوز المفهوم التقليدي لـ «صناعة السلام» أو «حل النزاعات». يُعرف هذا المفهوم في سياق الورقة بأنه عملية تصميم وتخطيط دقيقة ومنهجية لبنية الدولة والمجتمع، تعتمد على تفكيك الألغام الهيكلية (السياسية والاقتصادية) وإعادة تركيب المؤسسات وفق قواعد هندسية تضمن الاستدامة، تماماً كما يتم تصميم الهياكل الفيزيائية لمقاومة الانهيار. وضمن هذا الإطار، تبرز مفاهيم فرعية محورية، أهمها مفهوم «جينوم الانهيار»، الذي يُستخدم لوصف الأنماط المتكررة والسّمات الوراثية للاختلالات التي تنتقل من اتفاقية لأخرى، وتعيد إنتاج الصراع بنفس الآليات وإن تغيرت الوجوه.

كما تعتمد الدراسة بشكل مكثف على مفهوم «الدولة الرخوة» الذي صاغه «جونار ميردال»، لتوصيف الحالة اليمنية حيث توجد المؤسسات والقوانين شكلياً، لكنها تفتقر للقدرة على الإنفاذ وتخضع لنفوذ القوى التقليدية (القبيلة، الجماعات المسلحة)، مما يخلق فجوة بين «النص» و«الواقع». ويحتل مفهوم «العدالة الانتقالية» موقعاً مركزياً في هذا الإطار المفاهيمي، حيث يتم إعادة تعريفه ليس كألية عقابية أو إجراء حقوقي لاحق للنزاع، بل كشرط «تأسيسي» و«وظيفي» لبناء الدولة؛ فهي الآلية الوحيدة القادرة على تفكيك «اقتصاد الحرب» وكسر حلقة الإفلات من العقاب. وتتكامل هذه المفاهيم مع مصطلح «السلام المستدام» الذي تتبناه الورقة كهدف نهائي، والذي يُعرّف بأنه السلام الذي يمتلك «مناعة ذاتية» ضد الانهيار، والمحصن بشبكة من الضمانات المؤسسية والمجتمعية والاقتصادية، وليس مجرد هدنة سلبية مؤقتة لوقف إطلاق النار.



تحليل التجارب اليمنية للمصالحة: كرونولوجيا الانهيار وإعادة تدوير الأزمات.

يمثل التاريخ السياسي لليمن الحديث حقلاً نموذجياً لدراسة ظاهرة «فشل السلام»، إذ تعيد النخب السياسية إنتاج الصراعات ذاتها بأدوات مختلفة، وتتحوّل اتفاقيات المصالحة من فرص حقيقية للحل إلى محطات استراحة مؤقتة لترتيب أوراق الحرب القادمة. وعبر استعراض التشريح التاريخي لأهم محطات الصراع والتسوية، يمكننا تفكيك الأسباب البنيوية التي جعلت من السلام في اليمن سراباً، وذلك عبر تتبع المسار الزمني للتحوّلات السياسية.

في حقبة التأسيس القلق خلال الستينيات والسبعينيات، تميزت المرحلة بولادة الجمهورية المتعسرة في الشمال والاستقلال في الجنوب، وتأسيس أنظمة حكم هشّة اعتمدت على التوازنات القبلية أو القمع الحزبي بدلاً من بناء المؤسسات الراسخة. ففي الشمال، وعقب ثورة 26 سبتمبر 1962، انزلق الشطر الشمالي إلى حرب أهلية طاحنة دامت ثماني سنوات بين الجمهوريين والملكيين، غذتها التدخلات الإقليمية من مصر والسعودية. ولم تنتهِ هذه الحرب بانتصار عسكري حاسم، بل انتهت بتسوية سياسية إقليمية عرفت بمصالحة «مؤتمر جدة 1970». كان جوهر هذا الاتفاق صفقة براغماتية قامت على الاعتراف بالنظام الجمهوري وإنهاء الملكية رسمياً، مقابل استيعاب القوى القبلية الموالية للملكيين في مؤسسات الدولة كالمجلس الوطني والجيش والحكومة. وبرغم نجاح الاتفاق في وقف نزيف الدم، إلا أنه ارتكب خطيئة هندسية قاتلة وفق التحليل النقدي، فقد أسس لمفهوم «الدولة الرخوة» (Soft State)؛ بدلاً من بناء دولة قانون تحتكر القوة، تم دمج المشايخ ومراكز القوى داخل الدولة مع احتفاظهم بنفوذهم وسجونهم الخاصة، مما جعل القبيلة أقوى من الدولة ومنع قيام مؤسسات حديثة، لتشكل هذه المصالحة بذوراً لضعف الدولة المستقبلي.

أما في الجنوب، وخلال الفترة من 1967 إلى 1986، فقد غابت المصالحة الوطنية لصالح منطق «الحسم الثوري». وبلغت الصراعات ذروتها في كارثة 13 يناير 1986 التي اندلعت بين أجنحة الحزب الاشتراكي، وعرفت بصراع «الطغمة والزمرة». حيث مثلت «الطغمة» جناح (الضالع-لحج) بقيادة علي عنتر وعبد الفتاح إسماعيل وعلي سالم البيض، بينما ضمت «الزمرة» جناح (أبين-شبوّة) الموالي للرئيس آنذاك علي ناصر محمد. يعود تشظي الحزب إلى تداخل الصراعات الأيديولوجية بين تيار راديكالي متمسك بالنظرية الماركسية اللينينية وتيار براغماتي سعى للانفتاح على الجوار، مع هيمنة النزعة «المناطقية» التي فشل الحزب في صهرها داخل مؤسساته، مما حول التنافس على منصب الأمين العام إلى صراع وجودي على السلطة والقرار. لقد أدى غياب آليات ديمقراطية لإدارة الخلاف إلى اللجوء للعنف الصفري، وشكّل نزوح «الزمرة» بقيادة علي ناصر محمد بآلاف المقاتلين إلى الشمال قبلة موقوتة، حيث تم استخدامهم لاحقاً كوقود لحرب 1994، مما يقدم درساً تاريخياً مفاده أن الإقصاء في شطر يؤدي حتماً إلى زعزعة استقرار الشطر الآخر.

وفي حقبة التشظي والهروب إلى الوحدة خلال السبعينيات والثمانينيات، شهدت اليمن حربين بين الشطرين في عامي 1972 و1979، وحروباً بالوكالة عبر الجبهة الوطنية في المناطق الوسطى. وقد تجسدت هذه الحروب كصراع بالوكالة بين النظام الماركسي في الجنوب المدعوم من المعسكر السوفيتي، والنظام في الشمال المدعوم من السعودية والقوى الغربية، حيث وظف الجنوب «الجبهة الوطنية» كأداة عسكرية لتقويض استقرار الشمال وفرض أجنحة أيديولوجية في سياق التجاذبات الدولية والحرب الباردة. وتمثلت دوافع هذه الحروب في رغبة الأنظمة الحاكمة في تصدير أزماتها البنيوية وفشلها في تحقيق شرعية سياسية أو تنمية اقتصادية حقيقية، فاستخدمت المواجهات المسلحة وسيلة للتشديد الداخلي والتغطية على هشاشة مؤسساتها. وتبرز هنا «مفارقة المصالحة اليمنية» المتمثلة في الهروب إلى الأمام، حيث كانت كل حرب طاحنة بين الشطرين تنتهي باتفاق لتسريع «الوحدة الاندماجية»، كما حدث في اتفاقية القاهرة 1972 وبيان الكويت 1979. ويشير

التحليل النقدي لهذه الظاهرة إلى أن هذه الاتفاقيات لم تكن نتاج نضج سياسي، بل كانت تكتيكاً للهروب من الأزمات الداخلية لكل نظام. وبدلاً من حل المشاكل الاقتصادية والسياسية في صنعاء وعدن، هرب النظامان نحو مشروع الوحدة الحالم دون تهيئة البنية التحتية أو الاقتصادية أو الاجتماعية اللازمة، مما جعل الوحدة لاحقاً ساحة لتصفية الحسابات المؤجلة بدلاً من أن تكون مشروعاً للنهضة.

مع دخول التسعينيات، تحققت الوحدة الاندماجية وحرب الإخضاع. ففي مايو 1990، قامت الوحدة بطريقة اندماجية فورية، لكن سرعان ما اكتشف الطرفان تباين العقيدة السياسية والاقتصادية، لتتحول الفترة الانتقالية إلى سباق للاغتيالات والتموضع العسكري بدلاً من الدمج المؤسسي. وفي محاولة لتدارك الموقف، تم توقيع «وثيقة العهد والاتفاق» في عمان عام 1994، والتي تُعد أرقى نص سياسي أنتجته القوى اليمنية، لتضمنها رؤية متقدمة للامركزية الإدارية والمالية وبناء الدولة. إلا أن الوثيقة فشلت لأنها كانت في جوهرها «وثيقة انفصال صيغت بلغة الوحدة»، حيث تم توقيعها في الأردن بينما كانت الجيوش تتحرك على الأرض. وساهم غياب الضامن الدولي وآليات التنفيذ المزممة، وانعدام الثقة المطلق، في جعل الوثيقة حبراً على ورق، مقدمة درساً قاسياً في أن جودة النصوص لا تكفي دون نوايا التنفيذ وقوة الردع. وتوجت الأزمة بحرب صيف 1994 التي انتهت بانتصار عسكري لتحالف صالح والإسلاميين والزمرة على الحزب الاشتراكي. وقد كرست هذه الحرب منطلق «الوحدة بالقوة» أو «وحدة المنتصر»، وتم تسريح عشرات الآلاف من الموظفين والعسكريين الجنوبيين ضمن سياسة الإقصاء الاقتصادي، ونهب الممتلكات، مما زرع المظلومية الجنوبية العميقة التي تحولت لاحقاً إلى المطالبة بفك الارتباط، حيث دمرت الحرب العقد الاجتماعي للوحدة الطوعية.

في الفترة ما بين 2000 و2011، بدأت مرحلة تآكل المركز وظهور الهوامش، مع بروز حركات تمرد مسلحة كالحوثيين وحراك سلمي في الجنوب. خاض النظام ست حروب عبثية في صعدة ضد جماعة الحوثيين بين عامي 2004 و2010، وتدخلت قطر للوساطة في اتفاق الدوحة عام 2008 الذي نص على وقف العمليات وإعادة الإعمار. وتوصف هذه الحروب بالعبثية لأنها استنزفت مقدرات الدولة في صراع لم يهدف للحسم الجذري بقدر ما كان أداة لترتيب توازنات القوى داخل النخبة، حيث تعامل معها النظام كورقة تكتيكية ووسيلة للابتزاز الإقليمي وتحديداً للسعودية. ولم يستطع النظام إخماد هذه الجماعة في مهدها نتيجة «الفشل النظامي» واختلال التصميم الهندسي لبنية الدولة التي اعتمدت على مفهوم «الدولة الرخوة»، حيث لم تمتلك المؤسسات العسكرية والسياسية القدرة على الإنفاذ الفعلي أو احتكار القوة في ظل تغلغل الولاءات القبلية والمذهبية داخل الجيش. كما أن اعتماد السلطة على الحلول الأمنية القمعية وشراء الولاءات بدلاً من المعالجات التنموية والفكرية، أدى إلى تحول الحرب إلى «قطاع ربحي» ضمن اقتصاد الحرب، مما أفقد النظام القدرة على إنهاء التمرد. أما دوافع جماعة الحوثيين، فقد تمحورت حول السعي للاعتراف السياسي والمذهبي كقوة صاعدة في مواجهة «المركزية المفرطة» وتهميش الأطراف، مستلهمة مشروعها من «هوية إيمانية» خاصة تعيد فرز المجتمع وتمنحها شرعية القوة خارج إطار الدولة. لكن تحليل انهيار اتفاق الدوحة يظهر أن الرئيس السابق صالح تعامل معه كورقة تكتيكية لابتزاز السعودية وترتيب صفوف الجيش، ولم يكن مستعداً للاعتراف بالحوثيين كشريك، وبالمقابل استغل الحوثيون الاتفاق لإعادة

التموضع، وأدى غياب المعالجة الجذرية الفكرية والتنمية لقضية صعدة إلى بقاء الجمر تحت الرماد. وبالتوازي، ظهر الحراك الجنوبي السلمي في 2007 كمطالب حقوقية للمتقاعدين العسكريين، وواجهه النظام بالقمع والتجاهل، مما حوله إلى حركة سياسية تطالب بفك الارتباط. وكان تجاهل مطالب الحراك دليلاً على عجز النظام عن استيعاب المتغيرات، واعتماده المفرط على الحل الأمني وشراء الولاءات، مما أدى إلى تجذر النزعة الانفصالية.

ومع حلول الربيع اليمني والانهيال الكبير بين عامي 2011 و2015، جاءت المبادرة الخليجية في 2011 كطوق نجاة للنظام، ونظمت انتقالاً للسلطة يمنح صالح الحصانة مقابل التنحي. ويؤكد التحليل النقدي أن المبادرة كانت «حلاً نخبويًا» بامتياز، قتلت مفهوم العدالة الانتقالية بمنح الحصانة، وأعدت تدوير النظام ذاته برؤوس مختلفة، كما همشت القوى الصاعدة كالحوثيين والحراك الجنوبي من معادلة السلطة، مما دفعهم للبحث عن شرعية القوة خارج إطار المبادرة. تلا ذلك مؤتمر الحوار الوطني (2013-2014)، الذي كان نظرياً إنجازاً غير مسبوق، لكنه عملياً كان يجري في وقت مستقطع وعالم افتراضي؛ فبينما كان المتحاورون يناقشون شكل الدولة في فندق موفنبيك، كان الحوثيون يسقطون المدن عسكرياً من عمران إلى صنعاء، وكانت الفجوة بين طاولة الحوار وواقع الميدان السبب الرئيس للانهيال. وفي 21 سبتمبر 2014، وقع اتفاق السلم والشراكة الوطنية ليلة سقوط صنعاء بيد الحوثيين، ليشكل نقطة التحول الأخطر وشهادة وفاة الدولة. فقد شرعن الملحق الأمني للاتفاق وجود الجماعات المسلحة داخل الدولة تحت مسمى «اللجان الشعبية»، مما سمح بابتلاع المؤسسات من الداخل بغطاء قانوني، وأثبت الاتفاق الذي فرض بقوة السلاح أن الشراكة القسرية لا تبني دولاً.

في مرحلة التدويل والحرب المفتوحة من 2015 وحتى الآن، انتقل الملف اليمني إلى التدويل الكامل مع تدخل التحالف العربي. فشلت محادثات جنيف والكويت (2015-2016) بسبب التمسك بالقرار الأممي 2216 الذي يطالب الحوثيين بالاستسلام عبر تسليم السلاح والانسحاب، وهو ما اعتبروه انتحاراً سياسياً في ظل سيطرتهم على الأرض. ثم جاء اتفاق ستوكهولم في 2018 ليركز على وقف معركة الحديدة لتجنب كارثة إنسانية، لكن التحليل النقدي يكشف أنه كان نموذجاً لـ «هندسة التجزئة»؛ فقد جمد جبهة الحديدة مما سمح للحوثيين بنقل قواتهم النخبوية للسيطرة على نهم والجوف ومأرب لاحقاً، وكان أخطر ما فيه الغموض البناء في الشق الاقتصادي المتعلق بإيرادات الموانئ، الذي أدى إلى استمرار نهب الموارد وتكريس الانقسام المالي، ليكون اتفاقاً لإدارة الصراع وليس حله. وأخيراً، جاء اتفاق الرياض في 2019 بين الحكومة الشرعية والمجلس الانتقالي الجنوبي بهدف توحيد الجبهة المناوئة للحوثيين. وقد نجح الاتفاق شكلياً في تشكيل حكومة محاصنة، لكنه فشل في جوهره المتمثل في الشق العسكري والأمني، حيث لم يتم دمج القوات وظلت عدن تحت سيطرة فصائل متعددة، مكرساً واقع الدولة برأسين وجيشين داخل العاصمة المؤقتة.

ومن خلال استقراء هذا الشريط التاريخي الطويل، يمكن استخلاص «الجينوم» الخاص بانتهيار المصالحات اليمينية في عدة أنماط متكررة. أولها لعنة الحلول النخبوية، حيث ركزت جميع الاتفاقيات من 1970 وحتى 2019 على ترضية الزعامات وتقاسم السلطة، وتجاهلت المجتمعات المحلية وجذور الصراع الاقتصادية والاجتماعية. وثانيها غياب الضمانات الهندسية، إذ كانت النصوص إنشائية وبلاغية تفتقر لآليات تنفيذ مزممة وعقوبات رادعة للمعتلين وضامن دولي جاد. وثالثها تجاهل الاقتصاد السياسي، حيث لم تعالج أي اتفاقية اقتصاد الحرب، أو ازدواجية العملة والمؤسسات، ولم تخضع أطراف الصراع لأي مسار من مسارات العدالة الانتقالية، مما جعل الحرب وظيفه مريحة للنخب والسلام تهديداً لمصالحهم المالية. ورابعها تجزئة الحلول، عبر التعامل مع اليمن كملفات منفصلة كالحديدة وحدها أو الجنوب وحده بدلاً من حزمة وطنية شاملة، مما أدى دائماً إلى تفخيخ المشهد الكلي.

وتلخيصاً للمصفوفة التحليلية لمقارنة اتفاقيات المصالحة وأسباب انهيارها، نجد أن مؤتمر جدة 1970 بين الجمهوريين والملكيين كان جوهره دمج الملكييين في الجمهورية، وكان السبب الهندسي لانهياره هو بناء «دولة رخوة» عبر دمج القبيلة فوق القانون بدلاً من سيادة المؤسسات. أما اتفاقيات الوحدة في 1972 و1979 بين الشطرين فكان جوهرها تسريع الوحدة الاندماجية، وفشلت بسبب سياسة «الهرب إلى الأمام» وتصدير الأزمات الداخلية نحو مشروع وحدة غير مدروس. وجاءت وثيقة العهد والاتفاق في 1994 بين المؤتمر والاشتراكي لترسيخ الفيدرالية واللامركزية، لكنها انهارت لغياب الثقة والضامن الدولي وتوقيعها تزامناً مع الحشد العسكري فكانت وثيقة حرب. وكان اتفاق الدوحة 2008 بين نظام صالح والحوثيين لوقف حرب صعدة والإعمار مجرد مناورة تكتيكية لكسب الوقت وغاب عنه الحل الجذري للقضية. أما المبادرة الخليجية 2011 فكانت تهدف لنقل السلطة مع الحصانة، وتداعت لأنها وأدت العدالة الانتقالية وهمشت القوى الصاعدة. وشرعن اتفاق السلم والشراكة 2014 الجماعة الخارجة عن القانون عبر الملحق الأمني لأنه وقع تحت تهديد السلاح وفرض الأمر الواقع. وتميز اتفاق ستوكهولم 2018 بتجزئة الحل وتجميد جبهة لإشعال أخرى وفشل المسار الاقتصادي. وأخيراً، قدم اتفاق الرياض 2019 محاصصة سياسية مع دمج عسكري، لكنه انهيار بسبب التنفيذ السياسي الشكلي مقابل الفشل الكامل في الدمج العسكري والأمني.

تحليل أسباب انهيار المصالحات 1970 - 2019 (تشریح البنية المعقدة للانهيار):

عند إخضاع مسار المصالحات اليمنية منذ عام 1970 وحتى اليوم لمشروط التحليل النقدي، يتضح أن انهيار الاتفاقيات لم يكن مجرد «حوادث عرضية» أو نتيجة لسوء نوايا الأفراد فحسب، بل هو نتاج حتمي لمنظومة مركبة من الاختلالات البنيوية والسياسية والاقتصادية. إن هذه العوامل تتشابه لتشكل ما يمكن وصفه بـ «نظام المناعة ضد السلام»، الذي يلفظ أي محاولة للتسوية بمجرد تعارضها مع مصالح الشبكات المسيطرة. فيما يلي تفكيك تفصيلي لهذه الأسباب، مع التركيز على الفجوات التي كشفتها التجربة التاريخية:

(الجدور العميقة لضعف الدولة) تكمن المعضلة الأولى في طبيعة «هندسة الدولة» التي تشكلت عبر عقود من التسويات الهشة، والتي أنتجت بنية سياسية هجينة غير قابلة للاستدامة.

أولاً: الأسباب الهيكلية والبنوية

1. عدم معالجة الأسباب الجذرية للصراعات واللجوء إلى الحلول الترقيعية، حيث ركزت تجارب المصالحة على تقاسم السلطة بين النخب السياسية والقبلية والحزبية لتهدئة الأوضاع، وتجاهلت الإصلاحات الهيكلية اللازمة لبناء الدولة، كمعالجة المظالم التاريخية، وتصحيح شكل الدولة، وضمان العدالة في توزيع الموارد والمواطنة، مما أبقى مسببات الصراع كامنة وقابلة للانفجار في أي وقت.
2. بناء «الدولة الرخوة»: تأسس النظام الجمهوري في الشمال بعد مصالحة 1970 على معادلة خاطئة تتمثل في «دمج المشايخ ومراكز القوى التقليدية داخل أجهزة الدولة مع بقائهم فوق القانون». هذا الدمج الهجين أعاق قدرة الدولة على احتكار العنف أو فرض سيادة القانون. ونتيجة لذلك، أصبحت المؤسسات الرسمية (الجيش، القضاء) هياكل فارغة، بينما تتركز السلطة الفعلية في شبكات غير رسمية تدين بالولاء للقبيلة أو القائد وليس للدستور. وحين تأتي اتفاقيات السلام لتعالج «المؤسسات الرسمية»، فإنها تنهار لأنها تخاطب الواجهات وتتجاهل مراكز القوى الحقيقية التي تدير المشهد من الخلف.
3. بناء «الدولة الريعية» الهشة: اعتمدت الدولة اليمنية تاريخياً على «ريع النفط» والمساعدات الخارجية لشراء الولاءات بدلاً من بناء اقتصاد إنتاجي ونظام ضريبي يربط المواطن بالدولة (مبدأ «لا ضرائب بدون تمثيل»). هذا الهيكل الريعي جعل الصراع صراعاً وجودياً على «الموارد» وليس على «البرامج»، فأى فصيل يسيطر على «الصبور» يسيطر على الدولة، مما همش المؤسسات وأفرغ المصالحات من مضمونها التنموي.
4. أزمة المركزية المفرطة وتهميش الأطراف: رغم التنوع الجغرافي والمذهبي والثقافي لليمن، أصرت الأنظمة المتعاقبة على فرض نموذج مركزي صارم، تجلى في أوضح صورته بعد حرب 1994. هذا التمرکز الشديد للسلطة والثروة في العاصمة صنعاء همش الأطراف (الجنوب، صعدة، تهامة)، وحولها إلى هوامش تابعة. انهارت المصالحات لأنها غالباً ما كانت تحاول «إصلاح المركز» أو تغيير ساكنيه، بدلاً من «إعادة توزيع السلطة» جغرافياً بشكل عادل، مما أبقى جذور المظالمات المناطقية مشتعلة، وجعل الصراع على «الكرسي» في صنعاء صراعاً صفرياً.
5. غياب المؤسسة وآليات الإنفاذ: تفتقر اليمن تاريخياً إلى مؤسسات «ضامنة» ومحايدة. ففي ظل تسييس القضاء والجيش، لا يوجد «طرف ثالث محلي» موثوق يمكنه مراقبة تنفيذ الاتفاقيات (مثل وثيقة العهد والاتفاق أو مخرجات الحوار الوطني). هذا الفراغ المؤسسي يجعل النصوص

القانونية للاتفاقيات، مهما كانت مثالية، بلا قيمة عملية، حيث لا توجد آلية عقابية لردع المعرقلين، مما يحول الاتفاقيات إلى «نوايا حسنة» تتبخر عند أول اختبار.

6. تعريف المدن وعسكرة القبيلة: بدلاً من تمدين الريف، حدث العكس؛ حيث زحفت القيم القبلية والعرفية لتهيمن على المجال العام في المدن والمؤسسات. انهارت الاتفاقيات لأنها تعاملت مع «الدولة» وكأنها كيان حديث، بينما الواقع هو «كونفدرالية قبلية» ترتدي بدلات رسمية، مما جعل القانون مجرد «وجهة نظر» خاضعة لميزان القوة القبلية.

7. أزمة «الشرعية المزدوجة» وغياب العقد الاجتماعي: عانت اليمن من تنازع مزمن بين «الشرعية الثورية» (التي يدعيها الحوثيون أو الحراك الثوري) و«الشرعية الدستورية/الانتخابية». المصالحات السابقة انهارت لأنها حاولت التوفيق بين «شروعات متناقضة» دون صياغة عقد اجتماعي جديد يُعرف «من هو اليمني؟» وما هي «الهوية الجامعة؟»، مما أبقى الدولة مجرد هيكل إداري بلا روح وطنية موحدة.

ثانياً: الأسباب السياسية الداخلية

عقلية الغنيمية والمساومات) تتسم الثقافة السياسية للنخب اليمنية بسمات محددة أسهمت بشكل مباشر في إفشال كل محاولات السلام وإعادة تدوير الأزمات:

1. مقارنة «المساومات النخبوية»: ركزت هندسة السلام في اليمن (منذ مؤتمر حرض 1965 وصولاً إلى اتفاق الرياض 2019) بشكل حصري على إرضاء القيادات العليا عبر المحاصصة وتوزيع الحقائق الوزارية. استندت هذه المقاربة إلى فرضية خاطئة مفادها أن «إسكات القادة يعني استقرار البلاد». هذا التجاهل المنهجي للقواعد الشعبية والمجتمعات المحلية جعل الاتفاقيات «فوقية» ومعزولة، تنهار بمجرد اختلاف النخب على تقاسم الغنائم، لأنها لا تستند إلى قاعدة اجتماعية صلبة تحميها.

2. غياب العدالة الانتقالية وثقافة الإفلات من العقاب: يعد منح الحصانة القضائية للرئيس السابق ونظامه بموجب المبادرة الخليجية (2011) أحد أخطر الأخطاء الاستراتيجية في تاريخ المصالحات اليمنية. رسخت هذه الخطوة قناعة لدى أطراف الصراع بأن «العنف وسيلة آمنة ومربحة سياسياً». وبدلاً من جبر ضرر الضحايا وكشف الحقيقة، تم تدوير مجرمي الحرب كقادة سياسيين في المرحلة الجديدة، مما أبقى دائرة الثأر السياسي والمجتمعي مفتوحة، وأفرغ مفهوم المصالحة من مضمونه الأخلاقي والقانوني، وشجع الأطراف الجديدة (مثل الحوثيين) على ارتكاب الانتهاكات لعلمهم المسبق بغياب المحاسبة.

3. عجز النخب في إدارة التنوع: عجزت النخب السياسية عن ابتكار صيغة حكم (فيدرالية أو لا مركزية) تستوعب التنوع المذهبي والمناطقي لليمن، وظلت تتمسك بـ «المركزية المقدسة». قاومت النخب في صنعاء مخرجات الحوار الوطني (الأقاليم) لأنها تهدد مصالحها المركزية، مما سرع من وتيرة الانقلاب والحرب.
4. شخصنة السلطة وتجريف العمل المؤسسي: تحولت الأحزاب والمؤسسات السياسية في اليمن من كيانات تعبر عن مصالح مجتمعية إلى «مكونات سياسية» تابعة لأشخاص أو عائلات. هذا «التجريف» جعل اتفاقيات المصالحة تُوقع بين «أشخاص» لا «مؤسسات»، وبمجرد خروج هؤلاء الأشخاص من المشهد (بالقتل أو العزل)، تنهار الاتفاقيات فوراً لأنها لم تكن ملزمة لقواعدهم الشعبية.
5. العقلية الصفريّة: تسيطر على الأطراف اليمنية قناعة راسخة بأن بقاء الطرف الآخر هو نفي للذات. هذه المواقف الحدية تجعل من «التنازلات المؤلمة» الضرورية لأي سلام أمراً مستحيلاً، وتجعل الاتفاقيات مجرد استراحات تكتيكية لالتقاط الأنفاس قبل جولة الحسم المتخيلة.
6. الإقصاء السياسي المنهجي (سياسة المنتصر يأخذ الكل): رسخت الحروب السابقة (1994، وحروب صعدة) ثقافة سياسية إقصائية، حيث يعتمد الطرف المنتصر ليس فقط لهزيمة الخصم عسكرياً، بل لـ «اجتثاثه» وظيفياً وسياسياً وتاريخياً (كما حدث مع الكوادر الجنوبية بعد 94، وكما يفعل الحوثيون الآن مع خصومهم). هذا السلوك جعل «السلام» مخاطرة وجودية للأطراف، لأن الخسارة تعني «الفناء السياسي».

(محركات الاستدامة الخفية) لعل هذا البعد هو الأخطر والأكثر إهمالاً في أدبيات الحل السياسي، حيث تحولت الحرب من «صراع سلطة» إلى «منظومة اقتصادية» متكاملة:

ثالثاً: الأسباب الاقتصادية والاجتماعية

1. التفاوت الإنمائي الهائل: الفروقات الكبيرة في مستوى التنمية والخدمات بين المناطق الحضرية والريفية، والحضرية الحضرية، وخاصة بين الشمال والجنوب أدى الى تفاقم المظالم بين المناطق الحضرية والريفية، وبين الشمالية والجنوبية.
2. الاقتصاد السياسي للحرب: مع طوال أمد الصراع، تشكلت طبقة جديدة من «أثرياء الحرب» على ضفتي الصراع (تجار المشتقات النفطية، سماسرة السلاح، قادة النقاط الأمنية، المتلاعبون بالعملة). تشير التقديرات إلى أن اقتصاد الحرب يدر مليارات الدولارات سنوياً خارج القنوات الرسمية. بالنسبة لهذه الشبكات العميقة، السلام يعني «تجفيف منابع» والمحاسبة القانونية؛ لذا فهي تعمل بنشاط كـ «مفسدين» لأي تقارب، وتستخدم نفوذها المالي والعسكري لافتعال الأزمات واختلاق الذرائع كلما لاحت بوادر الحل.

3. أزمة الازدواج المالي والنقدي: خلقت الإجراءات الأحادية (نقل البنك المركزي، منع تداول العملة، طباعة عملة دون غطاء) واقعاً انقسامياً معقداً يتجاوز السياسة. وجود «دولارين» وسعرين للصرف بفارق هائل، ووجود بنكين مركزيين بسياسات نقدية متضاربة، يخلق عائقاً فنياً ينسف أي اتفاق سياسي لتشكيل حكومة وحدة. كيف يمكن لحكومة واحدة أن تدير موازنة بعلمتين مختلفتين ونظامين ماليين متناقضين؟ هذا اللغم الاقتصادي لم تفككه أي اتفاقية سابقة، وظل عقبة كأداء أمام توحيد المؤسسات.
4. الفقر كوقود للتجنيد: في ظل انهيار الخدمات وتوقف الرواتب ووصول نسبة الفقر إلى ما يقارب 80%، تحولت جبهات القتال إلى «سوق العمل» الوحيد المتاح للشباب. يستغل أطراف الصراع الفاقة الاقتصادية للتشيد العسكري، مما يضمن استمرار تدفق المقاتلين بأسعار زهيدة. السلام الذي لا يقدم «عائداً اقتصادياً فورياً» (رواتب، خدمات) لا يستطيع منافسة «اقتصاد الجبهات» الذي يوفر الدخل والنفوذ.
5. انهيار الطبقة الوسطى (صمام الأمان): أدت الحرب والسياسات الاقتصادية الكارثية إلى سحق الطبقة الوسطى (المعلمين، الأكاديميين، المهنيين) التي كانت تاريخياً هي الحامل لمشروع التغيير السلمي والمصالحة. تحول المجتمع إلى أغلبية ساحقة من الفقراء المعتمدين على الإغاثة أو التجنيد، مما سهل عملية «شراء الولاءات» والتشيد للجبهات.
6. تراكم المظالم التاريخية: وجود سجل تاريخي من الانتهاكات وجرائم الحرب والفساد، دون أي عدالة انتقالية حقيقية أو جبر ضرر، هذا التجاهل المستمر للمظالم يحول دون بناء الثقة لأي مصالحة دائمة.
7. تسييس العمل الإنساني والخدمي: استخدام الملف الإنساني (الرواتب، فتح الطرقات، المطارات) كورقة ضغط وابتزاز سياسي في المفاوضات، بدلاً من تحييدها. هذا الخلط جعل معاناة الناس «وقوداً» للمفاوض السياسية، وأفقد المجتمع الثقة في جدوى المصالحات التي لا توفر له رغيف الخبز.

رابعاً: الأسباب الأمنية والعسكرية (معضلة السلاح والعقيدة).

1. فقدان احتكار الدولة للقوة ونشوء الجيوش الموازية: تحولت اليمن إلى «سوق مفتوح» للسلاح بشتى أنواعه. الأخطر من ذلك هو تنامي قدرات الجماعات المسلحة لتضاهي جيوشاً نظامية. انهارت اتفاقيات (السلم والشراكة 2014، والرياض 2019) لأنها حاولت دمج هذه القوى سياسياً قبل تفكيكها عسكرياً، أو دمجها في هياكل هشة دون تغيير ولائها، مما أدى إلى نقل الصراع المسلح إلى داخل مؤسسات الدولة، وتحويل الوزارات إلى «إقطاعيات مسلحة». (غياب برامج نزع السلاح والتسريح حيث خلت معظم الاتفاقيات السابقة من آليات واضحة وواقعية لنزع السلاح، التسريح، وإعادة الدمج. تم الاكتفاء بدمج «شكلي» للجماعات بأسلحتها وعقيدتها داخل الجيش، مما حول المؤسسة العسكرية إلى «تجميع لفصائل متناحرة» بزى رسمي، تنفجر من الداخل عند أول خلاف).
2. عقيدة الولاءات دون الوطنية: لم يكن الجيش اليمني مؤسسة وطنية جامعة، بل تفتت إلى فصائل تدين بالولاء للقبيلة (كما في السابق)، أو للمذهب (العقيدة القتالية للحوثيين)، أو للمنطقة (التشكيلات الجنوبية)، أو للممول الخارجي. غياب «العقيدة العسكرية الوطنية» يجعل عملية الدمج مستحيلة، ويحول أي جيش مستقبلي إلى قنبلة موقوتة قابلة للانفجار عند أول استحقاق سياسي.
3. الانتشار السرطاني للسلاح: تحول المجتمع اليمني إلى واحد من أكثر المجتمعات تسليحاً في العالم. توفر السلاح الثقيل والمتوسط بيد القبائل والجماعات جعل «كلفة التمرد» منخفضة جداً، وقدرة الدولة على فرض هيبتها شبه معدومة.

خامساً: الأسباب الأيديولوجية والهوياتية

لم يعد الصراع سياسياً بحتاً، بل تلون
بأبعاد هوياتية جعلته أكثر ضراوة
وصعوبة في الحل.

1. صعود الهويات والسرديات الفرعية المتصادمة: أدى تآكل الهوية الوطنية الجامعة وتجريف التعليم إلى صعود الهويات الفرعية. برز مشروع «الهوية الإيمانية» للحوثيين الذي يعيد فرز المجتمع على أساس سلالي ومذهبي، وبرزت «الهوية الجنوبية» كقضية وطنية مستقلة، بالإضافة إلى هويات مناطقية أخرى. هذه الهويات المتنافرة لا تبحث عن «شراكة» في إطار الدولة الواحدة، بل عن «اعتراف» بخصوصيتها أو حقها في الانفصال/السيطرة، مما يعقد مهام الوسطاء الذين يتعاملون مع اليمن كوحدة سياسية متجانسة.
2. تفخيخ المستقبل (تطيف التعليم): التغيير المنهج للمناهج الدراسية وتجريف الهوية الوطنية الجامعة لصالح هويات مذهبية أو مناطقية ضيقة، خلق جيلاً مشبعاً بالكراهية ومفاهيم «الاستعلاء» أو «المظلومية». هذا العامل يجعل المصالحة المستقبلية «معركة وعي» شاقة وليست مجرد توقيعات، لأن الألغام زرعت في العقول لا في الأرض فقط.
3. التعبئة الطائفية وتجريف الوعي: عشرات السنوات من الحرب والتحشيد الإعلامي والتربوي خلقت شرخاً اجتماعياً ونفسياً عميقاً. تم تغيير المناهج الدراسية وتطيف المجال العام، مما ينشئ جيلاً جديداً مؤدجاً بعقيدة قتالية تكفر الآخر. هذا التغيير الثقافي والاجتماعي يمثل «لغماً طويلاً الأمد» يصعب تفكيكه باتفاق سياسي فوق، ويهدد بحروب أهلية مستقبلية حتى لو توقفت المدافع اليوم.

لا يمكن إغفال الدور الخارجي الذي تحول من «عامل مساعد» إلى «عامل حاسم» و«صانع» لمسارات الصراع:

سادساً: الأسباب الخارجية (الجيوسياسية)

1. حرب الوكالة وتضارب الأجندات: تحولت اليمن إلى ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية والدولية. هذا الارتباط العضوي جعل القرار اليمني «مرتهناً» للخارج بالكامل، وهو امتداد لصيرورة تاريخية معقدة حولت البلاد إلى مختبر للتجاذبات الحادة منذ ستينيات القرن الماضي. فمذ اندلاع ثورتي سبتمبر وأكتوبر، لم يكن اليمن مجرد ساحة صراع محلي، بل كان حقلاً لتجارب سياسية خضعت لاستقطابات دولية وإقليمية عنيفة، حيث انزلق الشطر الشمالي في الحرب الأهلية (1962 - 1970) التي عُذيت بتدخلات مباشرة من مصر والسعودية، ولم تنتهِ إلا بتسوية إقليمية في «مؤتمر جدة 1970». وخلال حقبة التشطير، ظل اليمن مسرحاً لحروب الوكالة وتنازع الأيديولوجيات في إطار الحرب الباردة، مما كرس «جينوم» التبعية في القرار الوطني لموازين القوى الخارجية. ومع انتقال الملف اليمني إلى التدويل الكامل منذ عام 2015 والتدخل العسكري للتحالف العربي، تعمق هذا الارتهان البنيوي ليصبح العامل الخارجي هو «الصانع» لمسارات الصراع؛ فالحوثيون جزء من «محور المقاومة»، والحكومة الشرعية والمجلس الانتقالي يعتمدون كلياً على التحالف. هذا يعني أن توقيت الحرب والسلام لم يعد بيد اليمنيين، بل يرتبط بملفات نووية أو أمنية في عواصم أخرى، مما يفقد المفاوضات اليمني القدرة على اتخاذ قرار مستقل. إن هذا التغلغل الخارجي حوّل اليمن إلى «صندوق بريد» للرسائل الإقليمية، وكرس استراتيجية دولية تكتفي بـ «إدارة الصراع» وتأمين الممرات المائية على حساب الحل الجذري، مما أدى لجمود القرارات الدولية وتحولها إلى قيود تعطل السيادة الوطنية.

2. استراتيجية «إدارة الصراع» لا حله: تشير سلوكيات المجتمع الدولي والقوى الكبرى إلى رغبة في «احتواء» الأزمة اليمنية لمنع تمددها (أمن الممرات المائية، أمن الحدود)، وليس «حلها» جذرياً. يتجلى ذلك في الضغط لوقف معركة الحديدة (ستوكهولم) لحماية الميناء، مع تجاهل بقية الجبهات والمآسي الإنسانية. هذه الاستراتيجية الانتقائية تطيل أمد الحرب وتمنح الأطراف المتحاربة وقتاً لإعادة التموضع، وتكرس حالة «اللاحرب واللاسلم» المدمرة.

3. جمود القرارات الدولية (فخ القرار 2216): تمسك المجتمع الدولي بقرارات صدرت في بداية الحرب (مثل القرار 2216) التي تطالب باستسلام الحوثيين، رغم تغير موازين القوى جذرياً على الأرض، خلق «فجوة واقعية» عطلت الحل السياسي. أصبحت المرجعيات الدولية «قيداً» بدلاً من أن تكون «حلاً»، حيث يطالب طرف بتطبيقها حرفياً ويرفضها الآخر كلياً.

4. تعدد المسارات والوساطات: أدى تداخل المسارات (وساطة أممية، وساطة عمانية، وساطة سعودية مباشرة) إلى تشتت الجهود وإضعاف المركز القانوني للقرارات الدولية. المفاوضات الثنائية الأخيرة، رغم أهميتها، قد تؤدي إلى تهميش القوى الوطنية الأخرى وتنتج اتفاقاً يضمن أمن الجوار لكنه يسلم الداخل اليمني لطرف واحد، مما يؤسس لدورة عنف جديدة أشد دموية.

الخلاصة التركيبية

إن انهيار المصالحات في اليمن هو محصلة تفاعل «مثلث الموت»: نخب سياسية تعيش على الفساد والمحاصصة (العامل الداخلي)، واقتصاد حرب يمول استمرار العنف (العامل الاقتصادي)، وتدخل خارجي يستخدم اليمن كصندوق بريد للرسائل الإقليمية (العامل الخارجي). أي مقارنة مستقبلية للحل لا تتعامل مع أضلاع هذا المثلث مجتمعة، عبر «هندسة» تفكك الارتباط بين النخب والموارد، وتحيد الاقتصاد، وتستعيد القرار الوطني، ستكون مجرد إضافة رقم جديد في قائمة الاتفاقيات الفاشلة التي يزخر بها الأرشيف اليمني.



الآثار المترتبة على انهيار المصالحات 1970 - 2025:

إن قراءة المشهد اليمني اليوم ليست سوى قراءة في «دفتر الحساب» الطويل لتراكمات الضعف السياسي منذ سبعينيات القرن الماضي. لم يكن انهيار اتفاقيات المصالحة المتعاقبة مجرد توقف مؤقت لعملية السلام، بل كان محركاً ديناميكياً لعملية تدمير ممنهج لبنية الدولة والمجتمع. فكل اتفاقية انهارت كانت تترك خلفها ندوباً غائرة، وتؤسس لواقع جديد أكثر تعقيداً من سابقه، حتى وصلنا إلى مرحلة «التشظي الكامل». يستعرض هذا القسم الآثار الكارثية المترتبة على استدامة الصراع وغياب الحل الهندسي الناجح، موزعة على المستويات الاستراتيجية المختلفة.

أولاً: الآثار السياسية:

: أدى العجز المزمّن عن بناء تسوية تاريخية شاملة إلى تحولات جيوسياسية ودستورية عميقة، حولت اليمن من مشروع «دولة وطنية» إلى «جغرافية سياسية» مفتوحة على كافة الاحتمالات السلبية:

1. تآكل السيادة الوطنية والارتعان للخارج: لعل الأثر السياسي الأخطر لانتهيار المصالحات الداخلية هو «تدويل» الملف اليمني بشكل كامل. فمع عجز النخب المحلية عن التوافق (كما حدث بعد انهيار وثيقة العهد والاتفاق 1994، وفشل اتفاق السلم والشراكة 2014)، انتقل مركز القرار السيادي من صنعاء إلى عواصم إقليمية ودولية. أصبحت اليمن ساحة لتصفية الحسابات الجيوسياسية، حيث تحولت الأطراف المحلية من «شركاء» في الوطن إلى «وكلاء» لمشاريع خارجية، مما جعل استعادة السيادة الوطنية وصياغة حل وطني داخلي معضلة تتطلب تفكيك شبكة معقدة من المصالح الدولية قبل المحلية.

2. تشظي الجغرافيا السياسية (الكانتونات): أدى انهيار الدولة المركزية في 2014، وفشل محاولات ترميمها (اتفاق الرياض 2019)، إلى تحول اليمن فعلياً إلى «كونفدرالية أمراء حرب» بحكم الأمر الواقع. نحن اليوم أمام سلطات متعددة: سلطة «أنصار الله» في الشمال والوسط، وسلطة المجلس الانتقالي في عدن ومحيطها والتي انهارت لاحقاً في يناير 2026، وسلطة الحكومة الشرعية في مأرب وحضرموت وتعز، وسلطات محلية شبه مستقلة في الساحل الغربي والمهرة. هذا الواقع ينسف مفهوم «الدولة البسيطة» وحتى «الدولة الفيدرالية»، ويؤسس لواقع تقسيم غير معلن ولكنه أكثر رسوخاً من الحدود السياسية.

3. أزمة الشرعية والمؤسسات: نتج عن الصراع تآكل مفاهيم الشرعية الدستورية والقانونية. فمجلس النواب منقسم ومشل، والرئاسة تعمل من المنفى أو عبر مجلس قيادة رئاسي متعدد الولاءات، والسلطات في صنعاء تستمد شرعيتها من «الثورة» و«الواقع» لا من الدستور. هذا الفراغ الدستوري يجعل أي عملية انتقال سياسي قادمة محفوفة بالمخاطر القانونية، حيث لا توجد مرجعية موحدة يمكن الاحتكام إليها.

4. أزمة «التمثيل» والشرعيات المتآكلة: خلقت الحرب أزمة تمثيل حادة؛ فالشرعية «الدستورية» تآكلت بفعل التقادم والغياب عن الأرض، وسلطات «الأمر الواقع» تفتقر للمشروعية القانونية والشعبية. هذا الفراغ جعل المواطن اليمني «يتيماً سياسياً» بلا ممثل شرعي يمكنه التفاوض باسمه أو حماية حقوقه في المحافل الدولية.

5. موت «العمل الحزبي» وتجريف التعددية: أدى استتالة أمد الصراع وفشل التسويات إلى تحويل الأحزاب السياسية المدنية من «رافعات للمشروع الوطني» إلى «كيانات زبائنية» ملحقة بأطراف الصراع الداخلية أو الخارجية. فقدت الأحزاب قدرتها على المبادرة، وأصبح دورها ينحصر في «شرعنة» سلطات الأمر الواقع، مما أحدث فراغاً سياسياً ملأته الجماعات ما قبل الوطنية (القبيلة، الطائفة، المنطقة).

6. **ترسيخ منطق «المحاصرة السياسية» على حساب «المواطنة المتساوية»:** لعل أحد أخطر التشوهات البنيوية التي خلفتها تجارب المصالحة السابقة هو استبدال معيار «الكفاءة» بمعيار «الولاء والمحاصرة»، وكذلك تحولت الوظيفة العامة ومؤسسات الدولة من أدوات لخدمة المواطن إلى غنيمة يتم تقاسمها بين الأحزاب والجماعات المسلحة لشراء الولاءات.
7. **تجريف المواطنة:** أدى هذا النهج إلى تهميش الكفاءات الوطنية المستقلة، وترسيخ قناعة لدى المواطن بأن الحصول على الحقوق والخدمات لا يتم عبر القانون والمواطنة، بل عبر الانتماء لـ «طرف سياسي» يحميه، مما نسف مبدأ تكافؤ الفرص وأسس لدولة الولاءات الضيقة.
8. **عسكرة «القرار السيادي» واغتيال الدبلوماسية:** لم يعد القرار السياسي نتاجاً لمؤسسات دستورية، بل أصبح رهينة لـ «البندقية». الفاعل العسكري هو من يرسم السياسة، بينما السياسي مجرد «موظف علاقات عامة» يبرر أفعال العسكر. هذا الواقع ألغى العامش الدبلوماسي وأحال اليمن إلى «ساحة مفتوحة» للصراعات الدولية، حيث تُتخذ القرارات المصيرية في عواصم أخرى دون اعتبار للمصلحة الوطنية.

ثانياً: الآثار العسكرية والأمنية

لم يقتصر فشل السلام على استمرار المعارك، بل أدى إلى تحولات بنيوية في طبيعة القوة والعنف في اليمن:

1. **انهيار احتكار الدولة للقوة:** تاريخياً، كانت الدولة اليمنية (رغم ضعفها) هي المالك الأكبر للسلاح الثقيل. أما اليوم، فقد كسرت الجماعات المسلحة هذا الاحتكار. هذا التحول يجعل استعادة الدولة لهيبتها أمراً مستحيلاً دون «هندسة عسكرية» معقدة لنزع السلاح، وهو ما فشلت فيه كل الاتفاقيات السابقة.
2. **نشوء «الجيش الهجينة»:** أخطر تركة لحروب اليمن هي دمج الجماعات المسلحة في هياكل الجيش والأمن دون تفكيك عقيدتها الفئوية. هذا الوضع خلق مؤسسات أمنية «مفخخة» من الداخل، حيث يرتدي المقاتل بزة الدولة وينفذ أجنحة الفصيل، مما حول المؤسسة العسكرية إلى ساحة صراع بدلاً من أن تكون أداة للاستقرار.
3. **فوضى السلاح والتهديد الإقليمي:** تحولت اليمن إلى سوق مفتوح لتجارة السلاح وتهريبه، مما وفر بيئة خصبة لتنظيمات مثل «القاعدة» لإعادة تنظيم صفوفها. كما أدى استمرار الحرب إلى تحول الجغرافيا اليمنية إلى مصدر تهديد للأمن الإقليمي والملاحة الدولية في البحر الأحمر وباب المندب، مما استدعى تحالفات عسكرية دولية لحماية الممرات المائية، وهو ما يضيف تعقيداً جديداً لملف السيادة والسلام.

4. **النمو السرطاني للأزمات:** بدلاً من تفكيك الأزمات الأمنية، قامت التسويات الهشة بـ «طمرها»، مما أدى إلى انفجارها لاحقاً بشكل أعنف. المظلمة التي كانت تتطلب حلاً إدارياً في السابق، تضخمت لتصبح صراعاً مسلحاً واسعاً، مما جعل كلفة الحل الأمني اليوم باهظة جداً مقارنة بالماضي.
5. **عسكرة الطفولة (قنبلة المستقبل):** تجاوزت الآثار التجنيد التقليدي إلى «التجنيد العقائدي» الممنهج للأطفال عبر المراكز الصيفية والمناهج المعدلة. هذا الجيل الذي نشأ على تمجيد الموت وكراهية الآخر يمثل «لغماً بشرياً» يهدد أي استقرار مستقبلي، ويجعل من مهمة نزع السلاح «ثقافياً» أصعب من نزعه مادياً.
6. **تهديد الأمن البحري وتحويل الممرات (عسكرة البحر الأحمر):** نتيجة لغياب الدولة الموحدة، تحولت السواحل اليمنية من ميزة اقتصادية إلى «بؤرة تهديد» عالمية. أدى استهداف الملاحة الدولية وعسكرة الجزر إلى استجلاب أساطيل الدول الكبرى إلى المياه الإقليمية اليمنية، مما يفرض قيوداً طويلة الأمد على السيادة اليمنية البحرية قد تستمر لعقود حتى بعد توقف الحرب..

ثالثاً: الآثار الاجتماعية والإنسانية

(تمزيق النسيج وتجريف الإنسان) لعل الكلفة الأعلى لانتهيار المصالحات هي تلك التي دفعها الإنسان اليمني والنسيج الاجتماعي، وهي آثار بعيدة المدى يصعب ترميمها:

1. **تآكل الثقة بين المواطن والنخب السياسية:** حيث خلقت عقود من الاتفاقيات المنقوضة والوعود الزائفة «فجوة ثقة» هائلة وغير مسبوقه بين الشارع اليمني والنخبة السياسية.
2. **اليأس الجمعي:** بات المواطن اليمني ينظر إلى جولات المفاوضات في الغرف المغلقة بعين الريبة واللامبالاة، معتبراً إياها «مسرحيات» لإعادة توزيع النفوذ المالي والسياسي للنخب، دون أن تلامس همومه المعيشية والإنسانية.
3. **الاعتراب الاجتماعي:** دفع هذا الإحباط قطاعات واسعة من الشباب والمجتمع المدني إلى العزوف عن العمل السلمي، مما خلق فراغاً ملأته دعوات التطرف أو الرغبة في الهجرة، مما أفقد العملية السياسية «حاضنتها الشعبية» الضرورية لأي استقرار اجتماعي.
4. **الكارثة الإنسانية الأسوأ عالمياً:** وفقاً لتقارير الأمم المتحدة والبنك الدولي، خلفت الحرب المستمرة منذ 2014 واقعاً مأساوياً يتمثل في النزوح (أكثر من 4.5 مليون نازح داخلياً، 70% نساء)، يعيشون في ظروف تفتقر لأبسط مقومات الحياة مع زيادة انعدام الأمن الغذائي حيث هناك حوالي 19 مليون يمني يعانون من انعدام الأمن الغذائي، مع وجود جيوب للمجاعة في المناطق النائية ومناطق التماس. يترافق هذه مع خروج أكثر من 50% من المرافق الصحية عن الخدمة، مما أدى لعودة أوبئة كانت قد انقرضت (الكوليرا، شلل الأطفال).

5. **تأنيث المعاناة وتحولات الدور الجندي:** دفعت الحرب المرأة اليمنية إلى واجهة المعاناة وتحمل المسؤولية الاقتصادية بعد فقدان المعيل. ورغم هذا الدور البطولي، تعرضت النساء لانتهاكات غير مسبوقة في الأعراف اليمنية (اختطاف، اعتقال، تشهير). هذا «الكسر» في المكانة الاجتماعية للمرأة، بالتوازي مع إلقاء عبء الإعالة عليها، أحدث شراً في بنية الأسرة التقليدية وزاد من معدلات العنف المنزلي والطلاق.
6. **الهندسة الديموغرافية القسرية (ترييف المدن):** أدى النزوح الجماعي (الداخلي والخارجي) إلى تغيير جذري في الخارطة السكانية. مدن صغيرة تحولت إلى «مخيمات عملاقة» (مثل مأرب)، ومدن كبرى أفرغت من نخبها (صنعاء، عدن). هذا النزوح ليس مجرد حركة سكان، بل إعادة تشكيل للهوية الثقافية للمدن، حيث تأكلت «المدنية» لصالح قيم «الريف والعسكرة»، وتعمق الفرز المناطقي والمذهبي في الأحياء السكنية.
7. **تجريف الهوية والتعليم:** أدى انهيار نظام التعليم وتوقف رواتب المعلمين في مناطق واسعة إلى تسرب ملايين الأطفال من المدارس، ليصبحوا وقوداً سهلاً للتجنيد. نشأ جيل كامل (جيل الحرب) لا يعرف سوى لغة العنف، ويتم تلقينه هويات فرعية متصارعة بدلاً من الهوية الوطنية الجامعة. هذا التجريف يهدد مستقبل اليمن البشري لعقود قادمة.
8. **تمزيق النسيج الاجتماعي (الطائفية، والمناطقية):** على خلاف الصراعات السياسية السابقة (مثل حرب 1994) التي ظلت في إطار النخب، تغلغل الصراع الحالي إلى عمق المجتمع. برز الاستقطاب «الطائفي» (زيدي/شافعي) بشكل غير مسبوق في تاريخ اليمن المتعايش، تغذيه مناهج دراسية معدلة وخطاب إعلامي تحريضي. في المقابل، تصاعدت «الكراهية المناطقية» (شمال/جنوب) كرد فعل على المظالم السياسية. هذا الشرخ الاجتماعي هو «اللغم» الذي سيبقى طويلاً حتى لو سكت المدافع.
9. **الصدمة النفسية الجمعية (مجتمع مكلوم):** خلفت الحرب ويلات نفسية عميقة غير معالجة؛ انتشر القلق، الاكتئاب، واضطرابات ما بعد الصدمة (PTSD) بين الأطفال والنساء والمقاتلين العائدين. تحول المجتمع اليمني إلى «مجتمع مصدوم»، مما يفسر ارتفاع معدلات الجريمة والعنف الاجتماعي والسلوكيات العدوانية، وهو ما يمثل تحدياً ضخماً أمام برامج التعافي والتعايش.

رابعاً: الآثار الاقتصادية:

يمثل الملف الاقتصادي «الثقب الأسود» الذي ابتلع مقدرات الدولة والمواطن نتيجة لضعف الحلول السياسية:

1. العزلة الاستثمارية وتآكل القاعدة الإنتاجية: اليمن بلد «عالي المخاطر» بامتياز؛ فتكرار انهيار الاتفاقيات (من وثيقة العهد والاتفاق 1994 إلى اتفاق السلم والشراكة 2014 وما بعدهما) رسّخ قناعة لدى المستثمرين باستحالة التنبؤ بمستقبل البلاد.

- توقف المشاريع الاستراتيجية: أدى عدم الاستقرار إلى تجميد مشاريع عملاقة كانت كفيلة بنقل الاقتصاد اليمني، مثل مشروع الغاز الطبيعي المسال (الذي يعمل بطاقة دنيا أو يتوقف)، وتعثر تطوير «المنطقة الحرة بعدن» التي كان يُفترض أن تكون رافداً دولياً، وتوقف الاستكشافات النفطية الجديدة.

- هروب الرأسمال الوطني: الأخطر من غياب الاستثمار الأجنبي هو «هجرة الرأسمال المحلي». التقديرات تشير إلى خروج مليارات الدولارات من رؤوس الأموال اليمنية إلى دول الجوار وتركيا ومصر، لتساهم في اقتصادات تلك الدول بدلاً من توطئتها في اليمن..

2. تجذر «الاقتصاد الخفي» وشبكات المصالح الطفيلية: مع كل تعثر لمسار السلام، كانت الدولة تتراجع لصالح كيانات موازية غير نظامية، مما خلق اقتصاداً طفيلياً ينمو على أنقاض الدولة.

- شرعنة السوق السوداء: تحولت السوق السوداء من ظاهرة مؤقتة إلى «قطاع اقتصادي منظم» تدار هذه الأسواق من قبل نافذين يستفيدون من استمرار الصراع، ويقومون بتبويض أموالهم عبر العقارات والاستيراد.

- اقتصاد الجبايات والنقاط: حلت «الجبائيات غير القانونية» في نقاط التفتيش وعبر المنافذ الجمركية المزدوجة محل النظام الضريبي الرسمي، مما رفع تكلفة المعيشة على المواطن وأدى لإفلاس مئات الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لم تستطع تحمل هذه الإتاوات المزدوجة.

3. الانهيار الماكرو - اقتصادي (التضخم وتآكل العملة): الاقتصاد اليمني يعتمد بنسبة تفوق 90% على الاستيراد لتوفير الغذاء والدواء. فشل المصالحة يعني غياب «الضامن الحكومي» وغياب احتياطات النقد الأجنبي.

- دورة التضخم والفقر: أدى انهيار العملة إلى تآكل القدرة الشرائية للمواطن بشكل كلي. مما زاد من مستوى الفقر (بين 71% إلى 80%) والبطالة وبشكل خاص بين الشباب والنساء.

- غياب الدعم الخارجي المستدام: الدول المانحة والمؤسسات المالية تربط دائماً الدعم الاقتصادي الكبير والتنموي بوجود «حكومة موحدة وسلام شامل». انهيار المصالحة يبقي اليمن في مربع «الإغاثة الإنسانية الطارئة» ويحرمه من «التمويلات التنموية» التي تبني الاقتصاد.

4. الدمار الهيكلي للبنية التحتية وتكلفة «الفرصة البديلة» تأثير الصراعات لا يقاس فقط بما دُمّر، بل بالوقت والمال المهدور لإعادة البناء بدلاً من التوسع.

- ارتفاع كلفة إعادة الإعمار إلى أرقام فلكية (تقدر بأكثر من 25 مليار دولار كحد أدنى)، وجعل البيئة اليمنية طاردة لأي استثمار محلي أو أجنبي لسنوات طويلة قادمة.
- استنزاف الموارد في الترميم: بدلاً من تطوير خدمات جديدة لمواكبة النمو السكاني، يتم إنفاق الموارد الشحيحة لإصلاح خدمات تم تدميرها، هذا جعل اليمن يعيش في «فجوة خدمات» تتسع يومياً.
- عسكرة البنية التحتية: تحولت الموانئ والمطارات (التي هي شرايين الاقتصاد) في فترات كثيرة إلى أهداف عسكرية أو مناطق نفوذ، مما رفع تكاليف التأمين البحري والجوي على البضائع الواصلة لليمن إلى أرقام فلكية يتحملها المستهلك النهائي.

5. تجريف رأس المال البشري وتشويه سوق العمل: الضرر الاقتصادي الأطول أمداً هو الذي مسّ الإنسان اليمني كعنصر إنتاج.

- هجرة الأدمغة: شهد اليمن أكبر موجات نزوح للكفاءات الطبية، الهندسية، والأكاديمية في تاريخه. خسارة هؤلاء لا تعوض بمال، لأن بناء كادر بديل يستغرق عقوداً.
- عسكرة المجتمع: بسبب الفقر وتوقف الرواتب، اضطر آلاف الشباب لترك التعليم أو المهن الحرفية والزراعية للالتحاق بالجبهات كمصدر رزق وحيد. هذا التحول خلق تشوهاً في سوق العمل، حيث أصبح «حمل السلاح» وظيفة اقتصادية بدلاً من الإنتاج والزراعة.

6. التمزق المؤسسي وحرب العملة (كارثة الازدواج النقدي وانهيار السيادة المالية): حيث لم يؤدّ انهيار مسارات المصالحة وفشل اتفاقي «ستوكهولم والرياض» في تحييد الاقتصاد إلى انقسام سياسي فحسب، بل ضرب «السيادة المالية» للدولة في مقتل عبر شطرب البنك المركزي اليمني (بين صنعاء وعدن). أدى هذا الانقسام إلى تضارب كارثي بين سياستين نقديتين متنافرتين: طرف يفرض «سعر صرف ثابت» لعملة قديمة تتسم بشح السيولة والقوة الوهمية (جماعة الحوثي)، وطرف يطبق «التعويم المدار» لعملة جديدة مطبوعة تعاني من التضخم وتآكل القيمة (الحكومة الشرعية). أفرز هذا الواقع «حرب عملة» ونظامين ماليين داخل دولة واحدة، مما خلق حواجز مالية بين المحافظات تمثلت في فوارق صرف ورسوم تحويل باهظة وصلت أحياناً إلى 100%.

أسفر هذا الوضع عن عزل المناطق اقتصادياً، وشلل التجارة الداخلية، وارتفاع جنوني في تكلفة الخدمات، بالتوازي مع عجز الدولة الكامل عن دفع رواتب أكثر من مليون موظف في القطاع العام منذ عام 2016، مما قضى على القوة الشرائية للمواطنين وعمّق الأزمة الإنسانية.

7. الانكماش الاقتصادي والفقر: تشير تقديرات البنك الدولي إلى انكماش الاقتصاد اليمني بنسبة تزيد عن 50% خلال سنوات الحرب. أدى توقف تصدير النفط والغاز (الذي كان يشكل 70% من الموازنة العامة) إلى جفاف الإيرادات. ارتفعت معدلات الفقر لتشمل ما بين 71% إلى 80% من السكان، وضعفت الطبقة الوسطى بشدة، لتتقسّم البلاد إلى أقلية فاحشة الثراء وأغلبية ساحقة تحت خط الفقر.

8. تدمير «الطبقة الوسطى» والبيروقراطية: أدى انقطاع الرواتب وتآكل العملة إلى سحق الطبقة الوسطى (موظفي الدولة، المعلمين، الأطباء) التي تمثل العمود الفقري للدولة. تحول هؤلاء إلى «فقراء جدد»، مما أفقد الدولة ذاكرتها المؤسسية وكوادرها، ودفعهم للهجرة أو العمل في مهن هامشية، وهو ما يعني «تجريفاً» لرأس المال البشري الذي لا يمكن تعويضه بسهولة.

9. ازدهار «اقتصاد السموم»: مع غياب الرقابة واليأس الاقتصادي، انتعشت تجارة المخدرات والممنوعات كبديل اقتصادي سريع الربح لتمويل الحرب. تحول اليمن من منطقة عبور إلى سوق استهلاك، مما يضيف عبئاً اقتصادياً وأمنياً وصحياً كارثياً يهدد بضياع جيل كامل في براثن الإدمان.

10. حرب «الحدود الجمركية» الداخلية (بلقنة التجارة): لم يعد اليمن سوقاً واحداً، بل تقطع أوصاله «منافذ جمركية» بين المحافظات تفرض رسوماً مزدوجة. هذه الحدود الداخلية رفعت تكلفة النقل والتأمين، وجعلت نقل البضائع من عدن إلى صنعاء أصعب وأعلى من استيرادها من الصين، مما دمر ميزة «السوق الوطنية الموحدة».

إن الآثار المترتبة على انهيار المصالحات

في اليمن لم تعد مجرد «أضرار جانبية» للصراع، بل تحولت إلى «حقائق بنيوية» صلبة. فالدولة تآكلت لصالح «الدويلات»، والجيش تفتت لصالح «الجماعات المسلحة»، والاقتصاد الرسمي انهيار لصالح «السوق السوداء»، والمجتمع المتعايش تمزق لصالح «الهويات القتالية». هذا الواقع المعقد يؤكد فرضية الدراسة بأن الحلول الترقيعية لم تعد تجدي نفعاً، وأن الحاجة باتت ملحة لتدخل «هندسي» شامل يعيد بناء العقد الاجتماعي والاقتصادي من الصفر، وليس مجرد ترميم واجهات نظام سياسي متهاك.

الدروس المستفادة من تجارب المصالحة 1970 - 2019 من أجل مصالحة مستدامة: من «إدارة الأزمة» إلى «هندسة الحل»

إن استقراء تاريخ الصراع في اليمن، بما يحمله من إرث ثقيل لاتفاقيات وُقعت بحبر لم يجف قبل أن تُغسل بالدم، يضعنا أمام حقيقة ساطعة مفادها أن الأزمة اليمنية ليست عصية على الحل، لكنها عصية على «أدوات الحل التقليدية». إن الفشل والانحيار المتكرر ليس قدراً محتوماً، بل هو نتيجة طبيعية لتكرار المدخلات ذاتها وانتظار مخرجات مغايرة. وبناءً على التحليل التاريخي والبنوي السابق، يمكن استخلاص ثمانية عشر درساً استراتيجياً تمثل «البوصلة» لأي هندسة سلام مستقبلية تسعى للاستدامة:

أثبتت تجارب الاتفاقيات الممتدة من عام 1970 وحتى 2019 أن سياسة «تسكين الألم» عبر الحلول الترقيعية وشراء الوقت لا تنهي الحرب، بل تمنحها فترة حضنة لتنمو وتعود بشكل أشرس. وهذا يفرض حقيقة مفادها أنه لا يمكن القفز فوق القضايا الجوهرية أو ترحيلها إلى ما بعد الفترات الانتقالية؛ فأى اتفاق سلام لا يتضمن حلاً واضحاً ونهائياً لشكل الدولة وتوزيع السلطة والثروة، ولا يقدم حلاً عادلاً للقضية الجنوبية يرضي تطلعات الشارع لا النخب فقط، سيظل مجرد «هدنة مؤقتة» لتذخير السلاح. إن السلام المستدام يتطلب شجاعة سياسية لمواجهة الجذور العميقة للصراع، بدلاً من الاكتفاء بتقليم فروعه الظاهرة.

كشف تحليل تجارب المصالحات السابقة أن غياب العدالة الانتقالية ومنح الحصانات السياسية قد راكم المظالم تاريخياً، وأسس لثقافة الإفلات من العقاب التي شجعت على تكرار الجرائم. وعليه، لا يمكن طي صفحة الماضي دون قراءتها بتمعن؛ فالسلام المستدام يستلزم تفعيل «عدالة انتقالية» شاملة لا تهدف بالضرورة إلى الانتقام، بل تسعى إلى جبر الضرر، وكشف الحقيقة، وتخليد الذاكرة، وإصلاح المؤسسات لضمان عدم التكرار. ولضمان فعالية هذه العدالة، يجب عدم الاكتفاء بالآليات الدولية المعقدة والبطيئة، بل ينبغي العمل على «توطين الآليات» عبر دمج الأعراف القبلية الإيجابية وآليات التحكيم المجتمعي في مسار العدالة، مما يمنح المجتمعات المحلية صلاحيات لإنهاء ملفات الصراع وجبر الضرر العرفي بالتوازي مع المسار القضائي الرسمي، تسريعاً لعملية التعافي الاجتماعي.

كانت «نخبوية الحلول» سمة بارزة لفشل مؤتمرات جنيف والكويت، حيث انحصرت المفاوضات في تقاسم السلطة بين أطراف الصراع بعيداً عن القواعد الشعبية. يفرض هذا الواقع ضرورة الانتقال من «سلام الغرف المغلقة» إلى «السلام المجتمعي» عبر إشراك القيادات القبلية كضامنين اجتماعيين، والنساء اللاتي يتحملن عبء الحرب، والشباب والمجتمع المدني في عمليات التفاوض والرقابة. إن الهدف الجوهري هو تحويل بنود المصالحة إلى «عقد اجتماعي» يحظى بمصادقة المجالس المحلية والنقابات، ليصبح الدفاع عن السلام

الدرس الأول:

حتمية المعالجة
الجذرية ونهاية
الحلول الترقيعية:

الدرس الثاني:

أولوية العدالة
الانتقالية وتوطين
آلياتها:

الدرس الثالث:

إشراك المجتمعات
المحلية وتحسين
السلام بالملكية
المجتمعية:

«مصلحة مجتمعية» تحميها القاعدة الشعبية وتصمد أمام تقلبات أمزجة القادة السياسيين ومصالحهم الضيقة.

أدى ارتهان الملف اليمني للتجاذبات الإقليمية إلى ربط توقيت السلم والحرب بملفات خارجية لا علاقة لها بمصالح اليمنيين. ورغم أهمية الدعم الإقليمي والدولي، إلا أن الدرس المستفاد يؤكد ضرورة أن تكون «عجلة القيادة» يمنية خالصة. لقد أثبتت الحلول المستوردة أو المفروضة من الخارج عدم واقعيته، مما يستوجب البحث عن صيغة حل «يمنية المنشأ» تراعي الخصوصية الاجتماعية والقبلية، وتضمن تحييد اليمن عن صراعات المحاور الإقليمية، لضمان استمرارية الاتفاق وصموده حتى في حال تغيرت خارطة التحالفات الدولية.

لقد أثبتت المركزية الصارمة للدولة فشلها الذريع في إدارة التنوع اليمني المعقد، وكانت سبباً رئيسياً في اندلاع الثورات والحروب. وفي ضوء ذلك، أصبحت عودة دولة المركز من الماضي، بينما قد يؤدي الانفصال الكامل إلى حروب حدودية وصراعات داخلية دموية. لذا، يبرز خيار «الدولة الاتحادية» (الفيدرالية) ليس كترف سياسي، بل كحل وسط تاريخي وضرورة وجودية تمنح الأقاليم والمحافظات صلاحيات واسعة في إدارة شؤونها ومواردها وتنميتها في إطار سيادة وطنية جامعة، وهو السبيل الوحيد الممكن للحفاظ على ما تبقى من وحدة اليمن وتفكيك منظومة الاستبداد المركزي.

نظراً لأن الفجوة بين الأطراف اليمنية ليست سياسية فحسب، بل هي «أزمة ثقة» وجودية عميقة، فلا يمكن القفز مباشرة إلى قضايا الوضع النهائي المعقدة دون تمهيد. يقتضي المنطق العملي البدء بـ «إجراءات بناء ثقة» ملموسة تمس حياة الناس مباشرة وتعيد لهم الأمل، مثل فتح الطرقات، توفير الخدمات الأساسية، إطلاق سراح كافة الأسرى والمختطفين وفق مبدأ الكل مقابل الكل، وتوحيد صرف الرواتب. هذه الخطوات الإجرائية الصغيرة هي اللبنة الحقيقية التي يُبنى عليها جدار الثقة المنهار، وبدون تحقيقها ستظل النوايا محل شك ولن تصمد أي اتفاقات كبرى.

الدرس الرابع:

الملكية الوطنية
للحل ورفض
الوصفات
المستوردة:

الدرس الخامس:

الدولة الاتحادية
كالخيار الوجودي
الوحيد:

الدرس السادس:

إجراءات بناء الثقة
الملموسة قبل
الشعارات:

علمتنا تجربة اتفاق ستوكهولم والهدن الأخيرة أن الفصل المتعسف بين المسار السياسي والمسار الاقتصادي خطأ قاتل؛ فترك «اقتصاد الحرب» يعمل بكفاءة واستمرار الانقسام النقدي يخلق واقعاً مادياً يقاوم أي تقارب سياسي. لذا، يجب أن تسبق الهندسة الاقتصادية الهندسة السياسية أو توازيها؛ إذ لا يمكن الحديث عن حكومة وحدة وطنية في ظل وجود سياسات نقدية متضاربة وعمليتين مختلفتين. ويصبح «تحييد الاقتصاد» عبر توحيد البنك المركزي وضمان دفع رواتب موظفي الدولة من عائدات الموارد السيادية شرطاً مسبقاً لبناء الثقة، ليكون السلام «مريحاً» للمواطن العادي وملموساً في حياته اليومية.

تنهار الاتفاقيات تاريخياً لأن الأطراف الموقعة غالباً ما تعتبرها «تكتيكاً» للمناورة وليست استراتيجية للحل، وذلك في ظل غياب إرادة سياسية حقيقية. وبما أن الإرادة السياسية لا تُمنح ولا تُستجدي، فإنها يجب أن تُصنع عبر استراتيجية «الضغط المزدوج»: ضغط داخلي تمارسه «الكتلة المدنية الصامتة» من نقابات ومجتمع مدني وقبائل وقطاع خاص، وضغط خارجي عبر العقوبات الذكية ضد المعرقلين وربط المساعدات بالتقدم السياسي. الهدف هو إيصال القادة إلى قناعة راسخة بأن كلفة استمرار الحرب أصبحت أعلى سياسياً واقتصادياً من كلفة تقديم التنازلات من أجل السلام.

أثبت اتفاق السلم والشراكة (2014) واتفاق الرياض (2019) أن محاولة «استيعاب» الجماعات المسلحة داخل أجهزة الدولة دون تفكيك عقيدتها القتالية وولاءاتها الفئوية تؤدي حتماً إلى «تفخيخ الدولة» من الداخل. الدرس القاسي هنا هو أنه لا دولة بجيشين، ولا استقرار بقراري حرب؛ فأى تسوية تسمح ببقاء السلاح الثقيل بيد جماعات خارج إطار الدولة تحت أي مسمى هي وصفة لحرب أهلية قادمة. الحل يكمن في «هندسة أمنية» صارمة لنزع السلاح الثقيل والمتوسط، وحصر استخدام القوة بيد مؤسسات وطنية مهنية ذات عقيدة عسكرية موحدة.

الدرس السابع:

الاقتصاد كقاطرة
للحل وضرورة التحييد:

الدرس الثامن:

صناعة الإرادة
السياسية عبر الضغط
المزدوج:

الدرس التاسع:

احتكار الدولة للسلاح
وإنهاء الازدواجية
العسكرية:

أظهرت التجارب والنقاشات البؤرية أن أحد أكبر أخطاء الماضي كان «الدفن السريع» لملفات الانتهاكات دون توثيق دقيق، مما سمح للجنة بإعادة كتابة التاريخ وإنكار الجرائم. وعليه، لا يجب انتظار لحظة «السلام النهائي» للبدء في التوثيق، بل إن «معركة الذاكرة» يجب أن تبدأ فوراً عبر مؤسسة عمليات الرصد والتوثيق وفق المعايير الدولية وحماية الأدلة وشهادات الضحايا. إن إنشاء «بنك معلومات وطني للانتهاكات» ليس مجرد إجراء حقوقي، بل هو أداة ردع سياسية تمنع أي طرف من ادعاء «العذرية الوطنية» مستقبلاً، وتجعل الحقيقة عصية على التزوير في أي تسوية قادمة.

بينما ركزت الاتفاقيات السابقة على الجوانب العسكرية والسياسية، تغافلت بشكل كارثي عن «المناهج الدراسية» و«الخطاب الإعلامي والديني»، رغم أن الحرب الحالية كانت حرباً لتجريف الهوية وتفخيخ العقول. إن السلام الذي لا يصحبه «نزع سلاح ثقافي» هو سلام مؤقت؛ لذا تبرز ضرورة تحييد المؤسسات التعليمية والمنابر الدينية عن الصراع الحزبي والمذهبي كأولوية قصوى. ويجب أن يتضمن أي اتفاق مصالحة بنوداً صارمة وملزمة دستورياً لتنقية المناهج وتجريم خطاب الكراهية، لضمان عدم إنتاج جيل جديد من المقاتلين العقائديين الذين قد ينسفون السلام مستقبلاً.

كشفت شهادات الضحايا عن «جرح غير مرئي» يتم تجاهله دائماً في طاولات المفاوضات، وهو الصدمات النفسية العميقة والشرح الاجتماعي. إن التعامل مع الضحايا كأرقام للتعويض المالي فقط وإهمال برامج الدعم النفسي يؤدي إلى بقاء دورة العنف نشطة داخل النفوس. وبالتالي، فإن المصالحة المستدامة هي عملية «شفاء» شاملة تستوجب تضمين نموذج السلام برامج وطنية للدعم النفسي والاجتماعي تستهدف النساء والأطفال والمقاتلين السابقين لإعادة دمجهم كعناصر منتجة. فالاستثمار في الصحة النفسية للمجتمع هو استثمار مباشر في الأمن القومي، لأن المجتمع المصدوم لا يمتلك القدرة على حماية السلام.

الدرس العاشر:

الذاكرة الوطنية
والتوثيق كفعل
مقاومة للنسيان:

الدرس الحادي عشر:

الأمن الثقافي
والتربوي وتحييد
التعليم:

الدرس الثاني عشر:

التعافي النفسي
والمجتمعي كجزء من
الأمن القومي:

الدرس الثالث عشر:

مأسسة الشراكة
المدنية كطرف ضامن:

أظهرت الدروس المستفادة ضرورة تجاوز دور المجتمع المدني من مجرد «ضاغط» في الشارع إلى دور مؤسسي فاعل. لقد أثبتت التجربة أن الضغط الخارجي يتلاشى، مما يستدعي أن يكون المجتمع المدني «طرفاً ثالثاً» موقفاً على الاتفاقيات بصفة «مراقب»، يمتلك صلاحيات قانونية للوصول للمعلومة والرفع بتقارير الانتهاكات. لا يكفي أن يكون المجتمع المدني صوتاً، بل يجب أن يكون «عيناً» داخل غرف اللجان عبر ميثاق شرف يمنحه الحصانة والقدرة على الرقابة المباشرة لضمان تنفيذ الاتفاقيات.

الدرس الرابع عشر:

هندسة آليات التنفيذ
والضمانات الصارمة:

كانت معظم الاتفاقيات السابقة نصوصاً إنشائية تفتقر لآليات تنفيذ وضمانات استدامة، مما أدى لفشلها (كما حدث في اتفاق الرياض). الدرس هنا يوجب أن يكون أي اتفاق قادم بمثابة «مصفوفة هندسية» دقيقة تتضمن جدولاً زمنياً صارماً، وتراتبية واضحة للخطوات تزامناً بين المسارين السياسي والأمني، وآلية رقابة دولية ومحلية فاعلة، وعقوبات تلقائية ومحددة على الطرف المعرقل. يجب أن تكون الضمانات ملموسة، كودائع مالية أو قرارات أممية ملزمة، وليست مجرد وعود دبلوماسية.

الدرس الخامس عشر:

تجنب فخ "الحصانة"
وتفعيل المساءلة:

أجمع التحليل على أن قانون الحصانة الممنوح في 2011 كان «الخطيئة الكبرى» التي أسست لدورات العنف اللاحقة، وأثبتت خطأ النظرية القائلة بأن التغاضي عن العدالة يشترى السلام. الحصانة لم تحقن الدماء، بل منحت الجناة ضوءاً أخضر لتكرار الجرائم. وعليه، فإن أي تسوية قادمة تتضمن منح حصانات جديدة تحت مسمى «طي الصفحة» ستكون بمثابة توقيع مسبق على وثيقة الحرب القادمة. يجب استبدال الحصانة بـ «المساءلة المتدرجة» التي تبدأ بالعزل السياسي والعقوبات المالية وصولاً للمحاكمات، لترسيخ مبدأ أنه لا سلام مع الإفلات من العقاب.

أظهرت تحليلات تجارب 1994 و2014 أن فرض شروط الطرف القوي عسكرياً على الطرف المهزوم وتسمية ذلك مصالحة هو وصفة لكارثة مؤجلة؛ فالسلام الذي يفرضه المنتصر يتحول إلى أداة قهر وإقصاء تدفع المهزوم للعمل سراً لقلب الطاولة. إن المصالحة المستدامة يجب أن تكون «عدالة توافقية» وليست انتقامية، بحيث يتم تصميم العملية السياسية بما يضمن عدم شعور أي طرف -حتى المهزوم عسكرياً- بتهديد وجودي، لضمان انخراطه في السلم بدلاً من التخريب.

طرحت الدراسة مفهوماً حيويًا حول «التوقيت»، رافضةً فكرة تأجيل ملفات العدالة والتعافي إلى ما بعد التوقيع النهائي وانتظار «لحظة الصفر». إن الانتظار يؤدي إلى تراكم الأحقاد وتعقيد الحلول، لذا يجب اعتماد استراتيجية «التعافي المبكر أثناء النزاع». وهذا يعني البدء الفوري في برامج العدالة التصالحية المحلية، وتوثيق الذكرة، وجبر الضرر الممكن، لتهيئة الأرضية للاتفاق السياسي وزيادة كلفة استمرار الحرب.

في ظل تحول معظم النخب والوجهات إلى أطراف في الصراع، تفتقر الساحة اليمنية إلى «طرف ثالث محلي» موثوق، مما يؤدي لانهايار الاتفاقيات عند الاختلاف في التفسير. ويستوجب هذا الدرس الاستثمار في تشكيل «مجلس حكماء وطني» أو هيئة مصالحة مستقلة تضم شخصيات توافقية من تكنوقراط ووجهات قبلية محايدة ومجتمع مدني، تُمنح صلاحيات رقابية بدعم دولي، لتكون بمثابة «الضامن الداخلي» للاتفاق وتمارس سلطة أخلاقية ومجتمعية للتحكيم.

الدرس السادس عشر:

رفض عدالة المنتصر
لصالح العدالة
التوافقية:

الدرس السابع عشر:

تلازم المسارات
والتعافي المبكر:

الدرس الثامن عشر:

حيادية الوسيط الوطني
وتشكيل القوة الثالثة:

خلاصة تحليلية: العدالة الانتقالية كـ "هندسة وحيدة" للسلام المستدام

يكشف التشريح العميق لتاريخ المصالحات في اليمن عن حقيقة مركزية مفادها أن استدامة الفشل لم تكن مجرد تعثر سياسي، بل كانت نتاجاً حتمياً لتغييب «العدالة الانتقالية» كفلسفة ومنهج. لقد ظلت المقاربات السابقة أسيرة لمنطق الصفقات السياسية التي تضحى بالعدالة لصالح استقرار وهمي. إن قراءة الدروس المستفادة مجتمعة تؤكد أن السلام لا يتحقق عبر تسويات فوقية تتقاسم فيها النخب السلطة، بل يتطلب عدالة انتقالية شاملة تمتد لتشمل كشف الحقيقة، وجبر الضرر، والإصلاح المؤسسي، والمصالحة المجتمعية. إن كافة الدروس المستخلصة (اقتصادياً، وأمنياً، واجتماعياً) تصب في جوهرها ضمن ركائز العدالة الانتقالية، مما يضعنا أمام استحقاق وطني لمغادرة مربع «التكرار» القائم على الإفلات من العقاب، إلى مربع «التأسيس» القائم على مركزية الضحايا.

توصيات استراتيجية وتنفيذية لهندسة السلام في اليمن:

بناءً على التشريح النقدي لتجارب المصالحة التاريخية (1970-2019)، واستناداً إلى «النموذج الوطني للمصالحة المستدامة» المقترح في هذه الورقة، نقدم حزمة توصيات إجرائية وهندسية دقيقة. تهدف هذه التوصيات إلى الانتقال من «إدارة الأزمة» و«تسكين الألم» إلى «هندسة الحل» و«التعافي المستدام»، مع التركيز المطلق على مركزية العدالة الانتقالية وتفكيك اقتصاد الحرب.

متخذي القرار والقوى السياسية والفاعلة في النزاع:

يتحمل قادة الأحزاب، والجماعات المسلحة، وسلطات الأمر الواقع المسؤولية الأخلاقية والتاريخية الأولى عن وقف النزيف. التوصيات التالية موجهة لهم للانتقال من «عقلية الغنيمة» إلى «عقلية الدولة»:

- **تبني عقيدة «العدالة الانتقالية التصالحية» كخيار وجودي لا تكتيكي:** يجب على القوى السياسية مغادرة مربع الخوف من العدالة الانتقالية باعتبارها «أداة انتقام»، وتبنيها استراتيجياً كأداة «للعبور الآمن» نحو المستقبل. يوصى بإعلان ميثاق شرف وطني ملزم يتعهد فيه القادة بالانخراط الشفاف في مسارات «كشف الحقيقة» و«الاعتراف» مقابل «الإنصاف» و«جبر الضرر»، مع الإدراك بأن الحصانات السياسية (كما حدث في 2011) لم تعد مقبولة محلياً ولا دولياً، وأن البديل عن العدالة التوافقية هو الملاحقات الجنائية الدولية التي لا تسقط بالتقادم.
- **تفكيك الارتباط العضوي بين «القرار السياسي» و«اقتصاد الحرب»:** أثبتت الورقة أن استمرار الحرب أصبح «وظيفة ربحية». لذا، يُوصى القادة السياسيين باتخاذ قرارات شجاعة لرفع الغطاء السياسي عن شبكات المصالح الطفيلية (تجار السوق السوداء، سماسة المشتقات، ونقاط الجبايات) التي تمول فصائلهم. يجب تجريم التهرب من الحرب داخل الهياكل التنظيمية للأحزاب والجماعات، والقبول بآليات رقابة مالية شفافة، لأن استمرار تغذية هذا الاقتصاد الموازي سيبتلع القادة أنفسهم ويحولهم إلى مجرد واجهات لمافيات المال والسلاح.
- **الانتقال من «المحاصرة السلطوية» إلى «الشراكة البنوية» في ظل الفيدرالية:** تكرر تجارب تقاسم الحقائق الوزارية (كما في اتفاق الرياض) أثبت فشله. التوصية الاستراتيجية هنا هي القبول بصيغة «الدولة الاتحادية» ليس كتنازل سياسي، بل كحل هندسي وحيد لإدارة التنوع. يجب على القوى الفاعلة (خاصة في الشمال والجنوب) الانخراط في حوار فني لترسيم حدود الصلاحيات بين المركز والأقاليم، بما يضمن عدالة توزيع الثروة والسلطة، بدلاً من الصراع الصفري على كرسي الحكم في العاصمة، فاللامركزية هي الضامن الوحيد لبقاء «اليمن الموحد» جغرافياً والمتنوع إدارياً.
- **الالتزام ببرنامج وطني صارم لـ «نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج» (DDR):** لا يمكن بناء دولة بجيوش متعددة. يُوصى القادة العسكريون والسياسيون بالتعاطي الجدي مع اللجان العسكرية الفنية لدمج التشكيلات المسلحة في جيش وطني واحد بعقيدة مهنية، أو تسريحهم إلى وظائف مدنية منتجة. يجب التخلي عن وهم «الاحتفاظ بالقوة الخاصة» كضمانة للبقاء، فالتاريخ اليمني أثبت أن السلاح المنفصل يترد على صاحبه، وأن الضمانة الوحيدة هي دولة القانون التي تحتكر العنف المشروع.

- **المراجعة الفكرية ووقف التعبئة القائمة على الهويات القاتلة:** على القوى السياسية والدينية، وتحديدًا تلك التي تتبنى مشاريع مذهبية أو مناطقية، التوقف الفوري عن «تفخيخ المستقبل» عبر المناهج الدراسية والخطاب الإعلامي. يُوصى بإصدار توجيهات تنظيمية صارمة بتجميد الخطاب التحريضي، والبدا بمراجعات فكرية تعيد الاعتبار لـ «الهوية الوطنية الجامعة» والمواطنة المتساوية، لأن الاستمرار في العزل الشعوري والاجتماعي سيخلق جيلاً من المتطرفين الذين لا يمكن السيطرة عليهم بأي اتفاق سياسي.

صناع القرار في مؤسسات الدولة الحالية والمستقبلية:

لا يكفي تغيير الأشخاص، بل يجب تغيير «طريقة عمل» المؤسسات لتتجاوز إرث «الدولة الرخوة».

- **توحيد السياسة النقدية والمصرفية كأولوية قصوى قبل الحل السياسي الشامل:** بناءً على تحليل الورقة لكارثة الانقسام المالي، يُوصى التكنوقراط وإدارات البنك المركزي (في عدن وصنعاء) بالعمل الفني المشترك -بمعزل عن الصراع السياسي- لتوحيد العملة وسعر الصرف. يجب هندسة «هدنة اقتصادية» فورية تضمن تحييد البنك المركزي، وانتظام صرف رواتب موظفي الدولة من الإيرادات السيادية، لأن استمرار وجود «نظامين ماليين» في دولة واحدة يجعل الحديث عن التعافي الاقتصادي أو جذب الاستثمار ضرباً من الخيال.
- **تطبيق معايير «الفحص الوظيفي» (Vetting) في التعيينات القيادية:** لضمان عدم إعادة تدوير الفشل، يجب على مؤسسات الدولة المستقبلية (الخدمة المدنية، القضاء، الجيش) اعتماد آلية قانونية صارمة لمنع تولي مناصب قيادية لكل من ثبت تورطه في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أو نهب المال العام. هذا «العزل الإداري» المقنن ليس انتقاماً، بل هو شرط أساسي لاستعادة ثقة المواطن في مؤسساته، ولضمان نزاهة وكفاءة الجهاز الإداري الجديد.
- **مأسسة الذاكرة الوطنية وإنشاء بنك معلومات للانتهاكات:** على المؤسسات المعنية (وزارات حقوق الإنسان، العدل، الثقافة) البدء فوراً في إنشاء «الأرشيف الوطني للذاكرة». يجب توثيق كل ما حدث من انتهاكات، ودمار، وقصص ضحايا، بشكل مؤسسي ومنهجي دقيق. هذه الذاكرة المؤسسية ستكون المرجع الأساسي لهيئات العدالة الانتقالية ولجان الحقيقة، وستمنع أي محاولات مستقبلية لطمس الحقائق أو تزوير التاريخ، كما أنها تمثل اعترافاً رسمياً من الدولة بمعاناة مواطنيها.
- **تبني سياسات «التمييز الإيجابي التنموي» للمناطق المتضررة والمهمشة:** يجب على وزارة التخطيط والمالية إعادة هندسة الموازنة العامة لتعكس أولويات «جبر الضرر الجماعي». يُوصى بتخصيص نسب أعلى من مشاريع البنية التحتية والخدمات للمناطق التي تعرضت للتدمير الممنهج (مثل تعز، صعدة، عدن) والمناطق المحرومة تاريخياً (تهامة). التنمية هنا ليست مجرد خدمات، بل هي رسالة سياسية لإعادة دمج هذه المناطق في الجسد الوطني وإنهاء المظالمات المنطقية.

- **رقمنة المؤسسات لتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد:** لمحاربة «الدولة العميقة» والفساد الإداري الذي يعيق أي إصلاح، يُوصى بالانتقال السريع نحو «الحكومة الإلكترونية» في المعاملات المالية، والمناقصات، والخدمة المدنية (البصمة البيومترية). التكنولوجيا هي الأداة الأنجع لتقليص التدخل البشري والوساطة، ولضمان وصول الموارد إلى مستحقيها، وهي خطوة تأسيسية لبناء دولة حديثة قادرة على استيعاب أموال إعادة الإعمار بشفافية.

المجتمع المدني والإعلام (الضامن والمراقب):

المجتمع المدني ليس مجرد «شاهد»، بل هو «شريك ضامن» في نموذج هندسة السلام.

- **تشكيل «تحالف مدني للرقابة على السلام» (Shadow Monitoring):** على المنظمات الحقوقية والمدنية الانتقال من رصد الانتهاكات فقط إلى رصد «تنفيذ الاتفاقيات». يُوصى بتشكيل ائتلاف واسع يُصدر «تقارير ظل» دورية تقيم مدى التزام الأطراف ببنود الاتفاق (نزع السلاح، الإفراج عن المعتقلين، توريد الإيرادات). يجب أن يكون هذا التحالف هو «العين الثالثة» التي تفضح المعرقلين وتضع المجتمع الدولي والمحلي أمام حقائق الميدان بعيداً عن الدعاية السياسية.
- **قيادة مسار «الأمن الثقافي» ومحاربة خطاب الكراهية:** يتحمل الإعلاميون والمثقفون مسؤولية «نزع الألغام الفكرية». يُوصى بتبني ميثاق شرف إعلامي صارم يجرم التحريض الطائفي والمناطقية. كما يجب إنتاج محتوى ثقافي وفني وإعلامي يعزز قيم التعايش، ويسلط الضوء على قصص «التعافي المشترك» بدلاً من قصص الصراع. الإعلام يجب أن يتحول من منصة للحرب إلى منصة للتهيئة النفسية للمصالحة.
- **توطين مفاهيم العدالة الانتقالية وتبسيطها للمجتمع:** العدالة الانتقالية مصطلح نخبوي قد لا يفهمه المواطن البسيط. دور المجتمع المدني هو «ترجمة» هذه المفاهيم إلى لغة شعبية، وتوعية الضحايا بحقوقهم في الحقيقة والتعويض، وتنظيم جلسات استماع مجتمعية تحاكي لجان الحقيقة. هذا الوعي هو الذي سيشكل الضغط الشعبي اللازم لمنع القوى السياسية من الالتفاف على استحقاقات العدالة.
- **التركيز على برامج «الدعم النفسي والتعافي المجتمعي»:** الورقة أشارت إلى «مجتمع مكلوم». يُوصى المنظمات بتوجيه جزء كبير من جهودها نحو برامج الصحة النفسية (Trauma Healing) للنساء والأطفال والمقاتلين السابقين. لا يمكن بناء سلام بمجتمع مصدوم؛ لذا فإن معالجة الجراح النفسية هي استثمار في الأمن القومي لمنع تكرار العنف المجتمعي والأسري.
- **تمكين النساء كصانعات سلام لا كضحايا فقط:** يجب تجاوز الصورة النمطية للمرأة كضحية، والضغط لانتزاع حصتها (الكوتا) في طاولات المفاوضات ولجان السلام المحلية. يُوصى بدعم شبكات النساء الوسيطات اللواتي يملكن قدرة فريدة على اختراق الحواجز القبلية وحل النزاعات المحلية، وجعل صوتهن مسموعاً في تحديد أولويات إعادة الإعمار وجبر الضرر.

القطاع الخاص (الممول والشريك في الاستقرار):

رأس المال الوطني هو المتضرر الأكبر من الحرب، ويجب أن يكون المستفيد الأكبر والمساهم الأول في السلام.

- **الاستثمار في «عائد السلام» (Peace Dividend):** يُوصى القطاع الخاص بعدم انتظار الاستقرار التام، بل المبادرة بضح استثمارات في المناطق التي تشهد هدوءاً نسبياً، خاصة في القطاعات كثيفة العمالة (الزراعة، الأسماك، الإنشاءات). هذه الاستثمارات توفر بدائل اقتصادية للشباب عن الذهاب للجبهات، مما يسرع من وتيرة الاستقرار ويخلق بيئة أعمال آمنة تدريجياً.
- **المساهمة في «صندوق وطني لجبر الضرر وإعادة الإعمار»:** كجزء من المسؤولية الاجتماعية والوطنية، يُقترح أن يساهم كبار رجال الأعمال والشركات في تمويل صندوق العدالة الانتقالية، سواء عبر تبرعات مباشرة أو عبر استقطاع نسبة بسيطة من الأرباح. هذا الدعم سيعزز من شرعية القطاع الخاص كشريك وطني، ويساهم في تسريع تعويض الضحايا، مما ينعكس إيجاباً على القدرة الشرائية للسوق.
- **رفض الابتزاز المالي ومحاربة اقتصاد الظل:** يجب على الغرف التجارية والاتحادات الصناعية تشكيل كتل قوي يرفض دفع الجبايات غير القانونية والإتاوات المزدوجة التي تغذي أمراء الحرب. يُوصى باستخدام الثقل الاقتصادي للقطاع الخاص للضغط من أجل توحيد الأوعية الضريبية والجمركية، والامتناع الجماعي عن تمويل الجماعات المسلحة، لأن الرضوخ للابتزاز يطيل أمد الحرب التي تآكل رؤوس أموالهم.
- **رعاية برامج التدريب المهني للمقاتلين المسرحين:** القطاع الخاص هو الحاضنة الطبيعية لاستيعاب الآلاف من الشباب الذين سيتم تسريحهم من الفصائل المسلحة. يُوصى بتصميم برامج تدريب وتأهيل مهني (على نفقة الشركات أو بشراكة مع المانحين) لتحويل هؤلاء من «حملة سلاح» إلى «أيدي عاملة فنية» تساهم في إعادة الإعمار، مما يفرغ خزان الحرب البشري.
- **الضغط من أجل الاستقرار النقدي:** يجب أن يكون للقطاع الخاص صوت مسموع وقوي في المطالبة بتحييد الاقتصاد وتوحيد العملة. يُوصى بتقديم أوراق سياسات ومبادرات عملية لصناع القرار والوسطاء الدوليين توضح الكلفة الكارثية للانقسام المالي، والمطالبة بتمثيل القطاع الخاص في اللجان الاقتصادية المفاوضة لضمان واقعية الحلول.

المجتمع اليمني:

الشعب هو صاحب المصلحة الحقيقية، وهو القوة الكامنة التي يمكنها فرض السلام إذا نظمت صفوفها.

- **تفعيل «الأعراف القبلية الإيجابية» لخدمة السلم الأهلي:** القبيلة في اليمن مؤسسة حماية اجتماعية. يُوصى المشايخ والوجهاء بإحياء أسلاف «التهجير» و«الصلح» و«حماية السبل» لحقن الدماء وحماية الممتلكات العامة. يجب أن تستعيد القبيلة دورها ك«صمام أمان» يرفض تحويل مناطقها إلى ساحات حرب بالوكالة، وأن ترفض توفير الغطاء الاجتماعي للمخربين أو قطاع الطرق مهما كانت انتماءاتهم.
- **تشكيل لجان سلام مجتمعية في المديرية والعزل:** على المواطنين في كل قرية وحي تنظيم أنفسهم في لجان محلية منتخبة ومحيدة، مهمتها حل النزاعات الصغيرة قبل أن تتفاقم، ومراقبة توزيع الإغاثة والخدمات بعدالة، والتفاوض مع السلطات المحلية والمسلحين لتحديد الخدمات (المدارس، المراكز الصحية، المياه) عن الصراع. هذه «اللامركزية في صنع السلام» هي الأساس المتين لأي استقرار وطني.
- **رفض تجنيد الأطفال وحماية المدارس:** يجب أن يكون هناك «فيتو مجتمعي» صارم ضد إرسال الأطفال إلى الجبهات أو المراكز الصفية المؤدجة. الأسرة والمجتمع المحلي هما خط الدفاع الأول. يُوصى برفع الوعي بأن تعليم الطفل هو استثمار في مستقبل الأسرة، بينما إرساله للموت هو جريمة بحق الجيل. يجب حماية المدارس واعتبارها «مناطق مقدسة» يمنع استخدامها لأغراض عسكرية أو تعبوية.
- **نبذ ثقافة الكراهية والعنصرية المنطقية والسلالية:** المصالحة تبدأ من «المقيل» والشارع. على المواطن اليمني مسؤولية أخلاقية في رفض الانجرار خلف خطابات التحريض التي تمزق النسيج الاجتماعي. يجب تعزيز قيم الأخوة والترابط، ورفض الفرز المنطقي (شمالي/جنوبي) أو المذهبي (زيدي/شافعي)، وإدراك أن الجميع ضحايا لحرب المصالح، وأن التعايش هو قدر اليمنيين المحتوم.
- **ممارسة الضغط السلمي للمطالبة بالحقوق والخدمات:** يجب أن لا يستكين الشارع لواقع الحرب. يُوصى باستمرار الحراك المدني والمطلبي السلمي (الإضرابات، الوقفات الاحتجاجية، حملات المناصرة) للمطالبة بصرف الرواتب، وفتح الطرقات، وتوفير الخدمات. هذا الضغط الشعبي يذكر أطراف الصراع بأن هناك «شعباً يراقب ويحاسب»، ويمنعهم من الاسترخاء في وضع «اللاحرب واللاسلم».

الفاعلين الإقليميين والدوليين (الرعاة والضامنون):

العامل الخارجي كان جزءاً من المشكلة، ويجب أن يكون جزءاً أساسياً من هندسة الحل.

- **توحيد الموقف الدولي ومغادرة استراتيجية «إدارة الصراع»:** يجب على المجتمع الدولي (خاصة الدول الخمس ومجلس الأمن) التوقف عن التعامل مع اليمن بأسلوب «إدارة الفوضى» أو التجزئة (اتفاق للحديدة، واتفاق للجنوب). التوصية هي تبني «مقاربة شمولية واحدة» تدعم حلاً سياسياً نهائياً يعالج جذور الأزمة، والضغط الموحد على الأطراف الإقليمية لوقف التدخلات السلبية وحروب الوكالة التي جعلت القرار اليمني مرتين للخارج.
- **تأسيساً على مخرجات الدراسة التي شخّصت «الارتهان للخارج»** كأحد أعمدة فشل المصالحات السابقة، وبناءً على ذلك، يُوصى دول التحالف العربي، بصفها الطرف الإقليمي الأكثر تأثيراً وارتباطاً بمخرجات الصراع، بتبني تحول استراتيجي في طبيعة تدخلها عبر الانتقال من منطق «إدارة الأزمات عبر الحلفاء» إلى منطق «التمكين المؤسسي للدولة السيادية». ويقتضي ذلك تقديم دعم حقيقي وغير مشروط لتوحيد المؤسسة العسكرية والأمنية تحت عقيدة وطنية واحدة، والتوقف عن رعاية التشكيلات الموازية التي تركز حالة التشظي وتُضعف احتكار الدولة للقوة. كما يجب على التحالف قيادة الجهود الإقليمية لتمويل «صندوق ائتماني دولي» ضخم لإعادة الإعمار وجبر الضرر، تماشياً مع مسؤوليته التاريخية تجاه استقرار اليمن. إن نجاح هذا المسار مرهون بالضغط الحقيقي لتحديد الملفات الإنسانية والاقتصادية، كصرف الرواتب وفتح الطرقات، وفصلها كلياً عن مسارات المقايضة السياسية لضمان تخفيف المعاناة الشعبية وتوفير «عائد سلام» ملموس يعيد ثقة المواطن في الجدوى من الاتفاقيات. ويتطلب ذلك احتراماً كاملاً للملكية الوطنية للحل، وضمان عدم تحول اليمن إلى ساحة لتصفية حسابات جيوسياسية ترهن مستقبل أجياله بملفات أمنية خارجية.
- **دعم إنشاء «صندوق دولي ائتماني» لإعادة الإعمار وجبر الضرر:** لا يمكن لليمن التعافي بمفرده. يُوصى الدول المانحة ودول الخليج بإنشاء صندوق مالي ضخم ومستدام، يدار بشراكة دولية - يمنية وبمعايير حوكمة صارمة (لتجنب الفساد)، يخصص لتمويل فاتورة العدالة الانتقالية (التعويضات) وإعادة بناء البنية التحتية. هذا الدعم يجب أن يكون مشروطاً بتحقيق تقدم ملموس في مسار السلام والإصلاح المؤسسي.
- **دعم آليات «المساءلة الجنائية» كأداة ردع لا تفاوض:** يجب أن يرسل المجتمع الدولي رسالة حازمة بأن «زمن الإفلات من العقاب قد ولى». يُوصى بدعم لجنة الخبراء وآليات التحقيق الدولية، والتلويح الجدي بالمحكمة الجنائية الدولية والعقوبات الذكية ضد الأفراد (وليس الشعب) الذين يعرقلون السلام أو يرتكبون جرائم حرب. العدالة الدولية هي العصا التي تجبر أمراء الحرب على الانصياع لمنطق السلام.

- **احترام السيادة اليمنية والملكية الوطنية للحل:** على الرعاة الإقليميين والدوليين الانتقال من دور «الوصاية» إلى دور «التيسير». يجب دعم الحوار اليمني-اليمني دون فرض وصفات جاهزة أو أجندات خارجية، واحترام خيارات اليمنيين في شكل الدولة ونظام الحكم. الحل المستدام هو الذي ينبت من الأرض اليمنية، لا الذي يسقط عليها بالمظلات الدبلوماسية.
- **الضغط لتحديد الملف الإنساني والاقتصادي:** يجب ممارسة ضغوط قصوى وحقيقية لفصل الملفات الإنسانية (فتح الطرقات، المطار، الموانئ) والاقتصادية (الرواتب، البنك المركزي) عن المسار السياسي والعسكري. تجويع الشعب واستخدام معاناته كورقة تفاوضية يجب أن يُجرّم دولياً ويواجه بإجراءات عقابية فورية، لضمان بقاء شريان الحياة للمواطنين بمعزل عن صراعات السياسيين.

الخاتمة:

بعد رحلة تحليلية استشرافية غاصت في عمق الجرح اليمني، وشرحت «جينوم الانهيار» الذي لازم تجارب المصالحة لأكثر من نصف قرن، نصل إلى خلاصة مفادها أن استمرار الأزمة اليمنية ليس قدراً محتوماً، ولا لعنة أبدية، بل هو نتيجة طبيعية لاختلالات هندسية في بنية الدولة وطريقة إدارة الصراع. لقد أثبتت الدراسة أن المقاربات التقليدية القائمة على «الصفقات النخبوية»، و«ترجيل الأزمات»، و«شراء الولاءات»، و«التغاضي عن العدالة»، قد استنفدت أغراضها ولم تنتج سوى دورات عنف أكثر دموية وتشظياً.

لقد أجابت هذه الورقة على السؤال المركزي حول «لماذا يفشل وينهار السلام في اليمن دائماً؟» بتشخيص دقيق كشف عن «مثلث الموت» المتمثل في: (النخب السياسية الفاسدة، الاقتصاد السياسي للحرب، والتدخلات الخارجية السلبية). وقدمت الدراسة مساهمة علمية وعملية نوعية من خلال تجاوز مرحلة «تشخيص المرض» إلى مرحلة «تصميم العلاج»، طارحةً مفهوم «هندسة السلام» كبديل عن الارتجال السياسي. هذا المفهوم لا يتعامل مع السلام كتوقيع بروتوكولي، بل كعملية بناء مؤسسي وقانوني واقتصادي واجتماعي معقدة، تضع «العدالة الانتقالية» في القلب منها، ليس كترف حقوقي، بل كشرط استباقي ووجودي لاستعادة الدولة.

تكمن القيمة المضافة لهذه النتائج في واقعيته وجرأتها؛ فهي لم تغفل «اقتصاد الحرب» الذي يدر المليارات ويجعل من استمرار القتال «مصلحة تجارية»، ولم تتجاهل «المظلوميات التاريخية» في الجنوب وصعدة وتهامة. الأهمية الاستراتيجية لهذا النموذج المقترح تتجلى في قدرته على تقديم «كتالوج» عملي لصناع القرار، يربط بين استعادة المؤسسات، وإنصاف الضحايا، والتحول نحو الدولة الاتحادية، في حزمة واحدة متكاملة لا تقبل التجزئة. إنها دعوة لإعادة تأسيس «العقد الاجتماعي» اليمني على قواعد المواطنة والشراكة، بدلاً من الغلبة والاستحواذ.

ختاماً، إن الطريق إلى اليمن مستقر ومزدهر بات واضح المعالم، وإن كان محفوفاً بالتحديات. إنه يتطلب شجاعة للاعتراف بأخطاء الماضي، وإرادة لكسر حلقات الانتقام، ورؤية لبناء دولة تتسع لجميع أبنائها. الرسالة التي نضعها بين يدي كل يمني ومراقب هي: «السلام في اليمن ليس مستحيلاً، لكنه يتطلب أدوات مختلفة عن تلك التي استُخدمت في السنتين عاماً الماضية». أدوات تُعطي من شأن العدالة على حساب الحصانة، وتُقدم مصالح الشعب على مكاسب النخب، وتبني المؤسسات بدلاً من تقاسم الغنائم. هذا هو خيار الضرورة، وطريق النجاة الوحيد.



رابطة أمهات المختطفين
Abductees' Mothers
Association

ورقة تحليلية استشارية

هندسة السلام في اليمن



رابطة أمهات المختطفين
Abductees' Mothers
Association



SAM
Rights & Liberties



Justice4Yemen Pact
ميثاق العدالة لليمن



DT Institute

منتدى سفراء
العدالة الانتقالية
Transitional Justice Ambassadors Forum

